

This file has been cleaned of potential threats.

To view the reconstructed contents, please SCROLL DOWN to next page.

متطلبات تطبيق التعليم الشامل لتمكين بعض الفئات المهمشة فى مصر فى ضوء تجارب بعض الدول

إعداد

د. رانيا وصفى عثمان

أستاذ أصول التربية المساعد – كلية التربية جامعة دمياط

Dr_ raniawasfy@yahoo.com

ملخص البحث

يهدف البحث الحالي إلى الوقوف على متطلبات تطبيق التعليم الشامل لتمكين بعض الفئات المهمشة في مصر ، من خلال : السعي لبلورة مفهوم التهميش في التعليم ، والوقوف على أهم أسبابه . والتعرف على مفهوم التعليم الشامل ، والكشف عن أهم مداخله . بالإضافة إلى الكشف عن فوائد التعليم الشامل في تمكين المهمشين . واستعراض نماذج لتجارب بعض الدول في تطبيق التعليم الشامل. وصولاً إلى صياغة تصور مقترح بمتطلبات تطبيق التعليم الشامل لتمكين بعض الفئات المهمشة في مصر في ضوء تجارب بعض الدول .

واستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسة مفهوم التهميش في التعليم ، والوقوف على أهم أسبابه ، وتفسير مفهوم التعليم الشامل ، وبيان أهم مداخله ، وتحليل تجارب بعض الدول للكشف عن متطلبات تطبيق التعليم الشامل لتمكين بعض الفئات المهمشة ، في مصر . واقتصرت الحدود البشرية للبحث على الأطفال المهمشين الذين يتم تركهم أو حرمانهم من سنوات كافية من التعليم الجيد بسبب الفقر أو الإعاقة أو المستوى الاقتصادي والاجتماعي أو الانتماء إلى أقلية معينة ، وسكان المناطق الريفية وأطفال الشوارع .

وتوصل البحث إلى صياغة تصور مقترح بمتطلبات تطبيق التعليم الشامل لتمكين بعض الفئات المهمشة في مصر في ضوء تجارب بعض الدول . وتضمن التصور الأبعاد التالية : -

البعد الأول : صياغة التشريعات التعليمية الداعمة للتعليم الشامل

البعد الثاني : متطلبات تتعلق بالإدارة المدرسية

البعد الثالث : متطلبات تتعلق بتأهيل المعلمين لتحقيق أهداف التعليم الشامل

البعد الرابع : متطلبات تتعلق بتطوير المناهج الدراسية لتلبية متطلبات التعليم الشامل

البعد الخامس : متطلبات تتعلق بالبيئة المدرسية الداعمة للتعليم الشامل

البعد السادس : متطلبات تتعلق بالمشاركة المجتمعية الداعمة للتعليم الشامل

كلمات مفتاحية : التعليم الشامل - المهمشون - التمكين .

Abstract

The current research aims at identifying the requirements of applying comprehensive education to empower some marginalized groups in Egypt by: Seeking to the concept of marginalization in education and to identify the most important reasons. And to identify the concept of comprehensive education. In addition to revealing the benefits of inclusive education in empowering the marginalized. And to review models of the experience of some countries in the application of inclusive education. In order to formulate a vision to propose the requirements of implementing comprehensive education to enable some marginalized groups in Egypt in light of the experiences of some countries.

The study used the analytical descriptive approach. Human borders were limited to research on marginalized children who were left or deprived of adequate years of quality education by poverty, disability, economic and social status or belonging to a particular minority, rural populations and street children.

The research led to the formulation of a proposed vision for the requirements of implementing comprehensive education to enable some marginalized groups in Egypt in light of the experiences of some countries. The scenario includes the following dimensions :

- 1- the formulation of educational legislation in support of comprehensive education
- 2- Requirements for school administration
- 3- Requirements related to the qualification of teachers to achieve the goals of comprehensive education
- 4- requirements related to the development of curricula to meet the requirements of comprehensive education
- 5- Requirements for the school environment in support of comprehensive education
- 6- requirements related to community participation supporting comprehensive education

Keywords: comprehensive education - marginalized - empowerment .

مقدمة :

ظلت مشكلات التعليم لسنوات وماتزال عقبة كبرى في وجه التنمية ، ويعتبر التهميش في التعليم من أبرز المشكلات التي تواجه دول العالم النامي . حيث يؤدي الفقر المتزايد في بعض الدول خاصة في المناطق الريفية إلى منع الآباء أبناءهم من الالتحاق بالمدارس ، وإدخالهم مبكرا لسوق العمل لمساعدة العائلة . كما أن الصراعات المسلحة التي تشهدها بعض الدول ، تعتبر عاملا هاما وبارزا في الحيلولة دون إلحاق الأطفال بالمدارس أو عدم تمكنهم من الحضور إلى فصولهم الدراسية بسبب انعدام الأمن وتهدم العديد من المدارس في صراعات مسلحة.

فواحدة من أكبر المشكلات التي تواجه العالم اليوم هو العدد المتزايد من الأشخاص الذين تم إقصاؤهم من المشاركة الفعالة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية و الحياة الثقافية والتعليمية في مجتمعاتهم ، وكان من نتيجة الإقصاء ترك الأطفال بدون إشباع احتياجاتهم خارج الحياة المدرسية ، كذلك الكبار ، خارج الحياة الاجتماعية والثقافية المجتمعية^(١).

ولهذا أشار منتدى التعليم العالمي المنعقد في داكار عام ٢٠٠٠ Dakar World Education Forum: إلى أن "التحدي الرئيسي هو ضمان رؤية واسعة تنعكس على التعليم للجميع كمفهوم شامل في السياسات الحكومية الوطنية . فالنوع للجميع ... يجب أن يأخذ في

الاعتبار الفقراء و الأكثر حرمانا ، بما في ذلك الأطفال العاملين ، و سكان الصحراء البدو الرحل في المناطق الريفية ، والعرقية واللغوية والأقليات والأطفال والشباب والبالغين والمتأثرين بالصراع ، فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والجوع وسوء الحالة الصحية. والذين يعانون من الاحتياجات التعليمية الخاصة " .^(٢)

- وتتطلب معالجة جوانب التهميش في التعليم فهماً واضحاً لمصادر ذلك ، والتي أجملها تقرير تكافؤ الفرص في التعليم الصادر ٢٠١١ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ، فيما يلي :^(٣)
- يعتبر الفقر أحد العقبات الرئيسية أمام إعمال الحق في التعليم . ولأن تتحقق الأهداف المتفق عليها وطنياً ودولياً في مجال الحد من الفقر ، وستزيد التفاوتات فيما بين البلدان وداخل المجتمعات ، إذا لم يتم تسريع التقدم نحو التعليم للجميع .
 - تشكل الفتيات والنساء أغلبية من الذين لا يزالون محرومين من التعليم . وقد أعربت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في ملاحظاتها الختامية عن قلقها من تدني مستوى تعليم النساء والفتيات ، والعقبات السائدة التي تحول دون حصولهن على التعليم في كافة المستويات ، وخصوصاً المستويين الثانوي والجامعي .
 - يشكل الانتماء إلى أقلية من الأقليات بدوره عاملاً من عوامل التهميش في مجال التعليم . ويعد ضمان حصول الأطفال المنحدرين من أقليات إثنية ولغوية ، على التعليم الأساسي بصورة منصفة التزاماً ، وكذا أحد أهداف التعليم للجميع .
 - الأشخاص ذوو الإعاقة ، وأطفال الشوارع أو المحرومون من الرعاية الأبوية ، والعمال المهاجرون وأفراد أسرهم، واللاجئون، والمشردون داخلياً ، والمتضررون من الكوارث الطبيعية أو النزاعات . وعلاوة على ذلك ، يستحق الرُّحل ، بمن فيهم المجموعات السكانية الرعوية التي لا تزال محرومة من تكافؤ الفرص في التعليم ، اهتماماً خاصاً . وقد تطلب مواجهة ذلك وضع سياسات تعليمية فعالة لضمان عدم التمييز وتكافؤ الفرص في التعليم . لهذا بذلت المحاولات لاستيعاب الفئات المهمشة في المجتمعات انطلاقاً من أن التعليم هو حق من حقوق الإنسان ، وهو وسيلة لا غنى عنه لتحقيق حقوق الإنسان الأخرى ، كما ورد في المادة ٢٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وفي هذا الإطار وضعت اتفاقية اليونسكو لمناهضة التمييز في التعليم ١٩٦٠ المبادئ الأساسية لحصول الجميع على التعليم وضمان المساواة في الفرص التعليمية ، كما نصت اتفاقية حقوق الطفل ١٩٨٩ على حق كل طفل في التعليم على أساس تكافؤ الفرص في المادة ٢٨ ، مع إعطاء الأولوية للفئات المهمشة والمحرومة من الأطفال^(٤)

وإعمالاً للحق في التعليم ، اعتبر التعليم الابتدائي المجاني والإلزامي حقاً غير قابل للتصرف لكل طفل ، والتزاماً أساسياً من التزامات الدول بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان . وقد زادت عملية التعليم للجميع مع الاعتراف العالمي بواجب ضمان تلقي كل طفل للتعليم الابتدائي والأساسي المجاني ، دون تمييز أو إقصاء.^(٥)

مشكلة البحث :

يشير التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع - السبيل إلى إنصاف المحرومين - إلى " أن قياس التهميش في التعليم صعب في حد ذاته ، فالبيانات الوطنية غالباً ما لا تكون مفصلة بما يكفي للتعرف على الجماعات المهمشة وتمييزها " ، وأشار التقرير أن " تلقى المرء أقل من أربع سنوات من التعليم مؤشراً إلى أقصى أنواع الحرمان والتهميش في التعليم " .^(٦)

ففي العالم ٧٨٠ مليون بالغ و١٠٣ مليون شاب من الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة لا يلمون بالقراءة والكتابة. وتضم البلدان المتقدمة ١٦٠ مليون شخص من الأميين وظيفياً ، ولا يزال ٢٥٠ مليون طفل يفتقرون إلى المهارات الأساسية ، مع أن ١٣٠ مليوناً فقط أمضوا أربع سنوات على الأقل في المدرسة .^(٧)

ويوضح تقرير لليونسكو مجموعة من المؤشرات التي تدل على فشل الحكومات في معالجة جذور وأسباب التهميش في مجال التعليم ، في ثمانين من البلدان ، ومنها :^(٨)

- في اثنين وعشرين بلداً ، يقضى ٣٠٪ أو أكثر من الشباب الكبار أقل من أربع سنوات في التعليم ، ويرتفع هذا المعدل إلى ٥٠٪ أو أكثر في جنوب الصحراء الكبرى في البلدان الأفريقية.
 - في ستة وعشرين بلداً ٢٠٪ أو أكثر من الشباب ، يقضون أقل من عامين في الدراسة ، و تصل النسبة في بعض البلدان ، بما في ذلك بوركينا فاسو والصومال ، إلى ٥٠٪ أو أكثر.
 - في تركيا الفتيات من أفقر الأسر يقضون أقل من سنتين في التعليم ، وذلك في ٤٣٪ من المناطق الكردية ، في حين أن ٩٧٪ من الفتيات اللاتي يتحدثن بلغة الهوسا لديهن أقل من سنتين من التعليم .
 - الفشل في معالجة عدم المساواة ، والتمييز المرتبط بالثروة أو الجنس أو العرق ، أو الإعاقة كل تلك العوامل تحجم التقدم نحو تعليم للجميع .
- أما عن مصر فإنه يمكن رصد المؤشرات التالية للوقوف على حجم مشكلة التهميش في التعليم :

- أشار الكتيب الإحصائي "مصر في أرقام" ٢٠١٧ إلى وصول عدد المدارس الابتدائي في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى ١٨ ألفاً و٨٥ مدرسة ، بعدد فصول ٢٣٤ ألفاً و٤٤١ فصلاً بإجمالي تلاميذ وصل عددهم إلى ١٠ ملايين و٦٣٨ ألفاً و٨٦٠ تلميذاً. أما المدارس الإعدادية بلغ عددها ١١ ألفاً و٤٦٦ مدرسة بـ ١٠٩ آلاف و١٨٩ فصلاً وإجمالي عدد تلاميذ عددهم ٤ ملايين و٦٣٠ ألفاً و٦٣٦ تلميذاً بين بنات وذكور.^(٩)
- أشار تقرير للبنك الدولي أن حوالي ٢٧ ٪ من السكان يعيشون تحت خط الفقر ، إضافة إلى ارتفاع معدل التضخم المتراكم على مدى السنوات المالية ٢٠١٥-٢٠١٧ ، وتزايد معدلات الفقر في قرى الصعيد بواقع ثلاثة أمثال عن معدلاتها في المدن الكبرى .^(١٠)
- وفقاً للأرقام والإحصاءات التي رصدها وأعلنها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في نتائجه عن تعداد مصر ٢٠١٧ حول ظاهرة التسرب من التعليم للطلاب في الفئة العمرية من ٦-٢٠ عام ، هناك نحو ٣٢١.٨ ألف طالب متسرب من المرحلة الابتدائية ، و ٤٥١.٦ ألف متسرب من المرحلة الإعدادية ، ومن المرحلة الثانوية ، يوجد نحو ٣٤٩ ألف متسرب .^(١١)
- ارتفاع عدد الأميين في مصر إلى ١٨.٤ مليون شخص ، وأظهرت بيانات التعداد أنه كلما انخفض السن انخفض عدد الأميين ، ووصل عدد الأميين في الفئة العمرية من ١٠ سنوات إلى ٣٤ سن ،

٥.٧ مليون شخص بنسبة ١٣.٥%، و"هي الفئة التي هناك ضرورة لاستهدافها والعمل على إزالة الحالة السلبية فيها". (١٢)

- نسبة ذوى الاعاقة فى المجتمع المصرى تصل لحوالى ١٠% ، وتصل نسبة حصولهم على التعليم حوالى 0,5% ، وهى نسبة منخفضة للغاية. (١٣)

من المؤشرات السابقة يتضح أن الفقر يمثل عقبة أمام تلقي التعليم لدى ٢٧% من السكان ، فكثير من العائلات الفقيرة ما زالت ترى أن الذهاب إلى المدرسة عملية مكلفة مالياً. وتكون النتيجة هي بقاء الأطفال في المنازل أو ذهابهم إلى العمل. ورغم مجانية التعليم فإن هناك مصروفات إضافية لا بد منها مثل شراء ملابس مناسبة للدراسة وأدوات مكتبية وكتب ورسوم الامتحانات والمساهمة في تبرعات صيانة المدارس. وفي بعض الحالات، لا توجد أماكن كافية لاستيعاب التلاميذ في المدارس الحكومية مما يؤدي إلى ظاهرة التسرب. وبالرغم من أن التعليم حق عالمي لجميع الأطفال ، فإن الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة خارج المدارس. وتتعدد الأسباب ، بين التفرقة الواضحة ، وانعدام الخدمات المتاحة في المدارس للمعاقين ، والنتيجة هي حرمان كثير من الأطفال من حقهم في التعليم.

وفى إطار سعى الحكومات إلى التقليل من ظاهرة التهميش فى التعليم ، كان الاهتمام بتوفير تعليم جيد النوعية هو الخطوة الأولى في محاولة تخفيف الفوارق الهائلة التي تؤثر على العديد من المجموعات مثل الفتيات وسكان المناطق الريفية ، والفقراء والأقليات العرقية المهمشة والملايين من الأطفال غير الملحقين بالمدارس . ولذلك تحرص الدول على صياغة أطر تنظيمية قوية لنظم التعليم العام ، ترتكز على مبدأ تكافؤ الفرص ، وتوفير الأساس الضروري لإنشاء مجموعة كاملة من البرامج و السياسات المنصفة لصالح المهمشين ، على وجه الخصوص الأطفال من الأسر الفقيرة. (١٤)

ولهذا ظهر مفهوم التعليم الشامل متضمنا كل الأطفال والشباب ، وليس أصحاب الإعاقات فقط ، وأصبح هذا المفهوم دولياً يشمل أبناء المهاجرين ممن لا يتمتعون بصفة المواطنة والعائلات المهاجرة ، وأصبحت هذه الأفكار فى قلب الاهتمام الوطنى من خلال المؤتمرات واللقاءات الدولية ، مثل مؤتمر التربية الدولية الثامن والأربعين بخصوص التعليم الذى عقد فى جنيف ٢٠٠٨. (١٥)

والتعليم الشامل عملية مستمرة تهدف إلى تقديم نوعية التعليم للجميع مع احترام التنوع واحتياجات وقدرات مختلفة الخصائص والتوقعات التعليمية للطلاب والمجتمعات المحلية، والقضاء على جميع أشكال التمييز. وتكمن أهمية التعليم الشامل فى مواجهة التهميش فى التعليم فى المبررات التالية: (١٦)

- المبرر التربوي: فالمدارس الشاملة تتضمن ممارسات تربوية تسهم بفعالية فى مواجهة الفروق الفردية وتعود بالفائدة على جميع الأطفال.

- المبرر الاجتماعى : فالمدارس الشاملة قادرة على تغيير المواقف تجاه التنوع و تشكل أساسا لإيجاد حل عادل ومجتمع غير تمييزي.

- المبرر اقتصادي : فلسفة التعليم الشامل أقل تكلفة من خلال مساهمتها في إنشاء وصيانة المدارس التي تسعى إلى تثقيف جميع الأطفال معا ، وهذا أفضل من إقامة نظام معقد من مدارس مختلفة "متخصصة" لمجموعات مختلفة من الأطفال.

بالإضافة إلى هذه المبررات فقد أكدت العديد من الدراسات على أهمية التعليم الشامل في تلبية الاحتياجات التربوية للفئات المهمشة ، مثل دراسة (أوبرتي ريناتو ، وآخرون ٢٠٠٩) التي أكدت على ارتباط التعليم الشامل بالجهود الدولية تجاه تحقيق التعليم للجميع ، فمن خلال التعليم الشامل يتم التركيز على اهتمامين أساسيين حول مفهوم التعليم الشامل ، الأول : الدمج والأساليب الخاصة بمشاركة الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة داخل المدارس الدراسية العادية ، والثاني : الاستجابة لتوقعات و احتياجات المجموعات المستثناة المستهدفة ، والمرتبطة بالعوامل العرقية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والهجرة .^(١٧)

بينما أشارت دراسة (واتكنز مارك ، ٢٠٠٩) إلى أن التعليم الشامل يعتبر مدخلا يبحث عن كيفية تحويل الأنظمة التعليمية من أجل الاستجابة لتنوع المتعلمين ، ويهدف إلى منح الثقة للمعلمين والمتعلمين للشعور بالطمأنينة من جراء التنوع ، واعتباره تحديا وإثراء في الوقت ذاته للوسط التعليمي .^(١٨)

وأكدت (دراسة ميلوفانوفيك سونيكا ماكورا ، وآخرون ، ٢٠١٢) على أن التعليم الشامل ، وإعداد المعلم من أجل التعليم الشامل يمثلان جانبا جوهريا من أجل الارتقاء بمستوى الجودة وتحقيق العدالة في التعليم على المستوى العالمي .^(١٩)

تأسيسا على ما سبق يسعى البحث الحالي إلى محاولة الوقوف على متطلبات تطبيق التعليم الشامل في مصر لتربية الأطفال المهمشين وتمكينهم من الحصول على حقوقهم ، ليصبحوا أعضاء فاعلين منتجين في المجتمع ، وذلك في ضوء تجارب بعض الدول ، وهو ما يمكن التعبير عنه في التساؤل الرئيس التالي :

كيف يمكن تطبيق التعليم الشامل لتمكين بعض الفئات المهمشة في مصر في ضوء تجارب بعض الدول ؟

ويتفرع عن هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية :

- ١- ما مفهوم التهميش في التعليم ؟ وما أهم أسبابه ؟
- ٢- ما مفهوم التعليم الشامل ؟ وما أهم مداخله ؟
- ٣- ما أهم فوائد التعليم الشامل في تمكين المهمشين ؟
- ٤- ما أهم تجارب بعض الدول في تطبيق التعليم الشامل ؟
- ٥- ما أهم معالم التصور المقترح بمتطلبات تطبيق التعليم الشامل لتمكين بعض الفئات المهمشة في مصر في ضوء تجارب بعض الدول ؟

أهداف البحث :

يهدف البحث الحالي إلى الوقوف على متطلبات تطبيق التعليم الشامل لتمكين بعض

الفئات المهمشة في مصر ، من خلال ما يلي :

- ١- السعي لبلورة مفهوم التهميش في التعليم ، والوقوف على أهم أسبابه .
- ٢- الوقوف على مفهوم التعليم الشامل ، والكشف عن أهم مداخله .
- ٣- التعرف على فوائد التعليم الشامل في تمكين المهمشين .

٤- الكشف عن تجارب بعض الدول في تطبيق التعليم الشامل.
٥- صياغة تصور مقترح بمتطلبات تطبيق التعليم الشامل لتمكين بعض الفئات المهمشة في مصر في ضوء تجارب بعض الدول .

أهمية البحث : تتمثل أهمية البحث فيما يلي :

أولاً: الأهمية النظرية : تنبثق أهمية البحث النظرية من أنه يمثل إسهاماً يربط بين كل من التعليم الشامل وتمكين المهمشين ، وهو ما لم تتناوله أى من الدراسات السابقة ، وبالتالي يمثل البحث الحالي إضافة علمية في هذا المجال .

ثانياً : الأهمية التطبيقية : تتمثل الأهمية التطبيقية للبحث في أنه قد يستفيد من نتائجه الفئات التالية :

- المجموعات المهمشة : فتمكين المجموعات المهمشة هو مشروع يستهدف التأثير بشكل إيجابي على حياة الفئات المهمشة من خلال عملية التعليم . وتشمل الفئات المستهدفة الفتيات والأطفال المقيمين في الأحياء الفقيرة والذين يعانون من وطأة الفقر والاستبعاد الاجتماعي .

- أولياء الأمور : حيث يتم تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم جيد ، مجاني والزامي .

- المعلمون : حيث يتم تسليحهم بالمهارات والمواد المناسبة لتعليم جموع متنوعة من الأطفال .

- القائمون على أمر المدارس : من خلال توفير بيئة المدرسة آمنة وميسرة وصديقة للأطفال على اختلاف توجهاتهم وانتماءاتهم .

منهج البحث :

يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسة مفهوم التهميش في التعليم ، والوقوف على أهم أسبابه ، وتفسير مفهوم التعليم الشامل ، وبيان أهم مداخله ، وتحليل متطلبات تطبيق التعليم الشامل لتمكين بعض الفئات المهمشة .

حدود البحث : تتمثل حدود البحث في :

- **الحدود الموضوعية :** اقتصر البحث الحالي على تحديد مدى إسهام التعليم الشامل في تمكين بعض الفئات المهمشة ، والتعرف على تجارب بعض الدول في تطبيق التعليم الشامل ، وصولاً إلى اقتراح تصور بمتطلبات تطبيق التعليم الشامل لتمكين بعض الفئات المهمشة في مصر .

- **الحدود البشرية :** اقتصر البحث الحالي على الأطفال المهمشين الذين يتم تركهم أو حرمانهم من سنوات كافية من التعليم الجيد بسبب الفقر أو الإعاقة أو المستوى الاقتصادي والاجتماعي أو الانتماء إلى طبقة معينة ، وسكان المناطق الريفية والفتيات

مصطلحات البحث : يمكن تحديد مصطلحات البحث فيما يلي :

١- **التعليم الشامل :** يتبنى البحث المفهوم الإجرائي التالي للتعليم الشامل : هو عملية مستمرة تهدف إلى تقديم التعليم للجميع مع احترام التنوع والاحتياجات والقدرات المختلفة ، لجميع المتعلمين - من ضمنهم ذوي الاحتياجات الخاصة بكافة أنواعها وفتاتها والعاديين - في

مدارس التعليم العام للفئات العمرية المختلفة ، بحيث يتم استخدام طرق تدريس مناسبة وتصميم البرامج السلوكية وتطبيق استراتيجيات لتنمية المهارات الفردية للمتعلمين دون تمييز .

٢- **التمكين** : التمكين هو "عملية اجتماعية متعددة الأبعاد تساعد الأفراد على التحكم في حياتهم الخاصة ، فهي العملية التي تعزز السلطة (أي القدرة على التنفيذ) في الأفراد ، لاستخدامها في حياتهم الخاصة ، وفي مجتمعهم " . (٣٠)

التمكين هو "إحداث تغيير في الأفراد لتمكينهم من أن يصبحوا شركاء في حل قضايا المجتمع في الجوانب الاجتماعية السياسية والاقتصادية" . (٢١)

ويتبنى البحث المفهوم الإجرائي التالي للتمكين " تمكين كل الأطفال من الحصول على تعليم جيد وإكمال هذا التعليم "

٣- **المهمشون** : يتبنى البحث المفهوم الإجرائي التالي للمهمشين : هم الأطفال الذين يتم تركهم أو حرمانهم من سنوات كافية من التعليم الجيد بسبب الفقر أو الإعاقة أو المستوى الاقتصادي والاجتماعي أو مكان الإقامة كسكان الصحراء والمناطق النائية ، وبالتالي يواجهون فرصا أقل في المستقبل للحصول على وظائف آمنة ، مستوى لائق من الحياة ، والظروف الصحية الكافية ، والمشاركة السياسية النشطة.

خطوات البحث : سوف يسير البحث وفق الخطوات التالية :

المحور الأول : الإطار النظري والمفاهيمي : ويشتمل على :

أولا : عرض مفهوم التهميش في التعليم ، والوقوف على أهم أسبابه . (وذلك للإجابة عن السؤال الأول من أسئلة مشكلة البحث) .

ثانيا : الوقوف على مفهوم التعليم الشامل ، والكشف عن أهم مداخله (وذلك للإجابة عن السؤال الثاني من أسئلة مشكلة البحث) .

ثالثا : عرض أهم فوائد التعليم الشامل في تمكين الفئات المهمشة المهمشين (وذلك للإجابة عن السؤال الثالث من أسئلة مشكلة البحث) .

رابعا : الكشف عن تجارب بعض الدول في تطبيق التعليم الشامل (ذلك للإجابة عن السؤال الرابع من أسئلة مشكلة البحث) .

المحور الثاني : تصور مقترح بمتطلبات تطبيق التعليم الشامل لتمكين بعض الفئات المهمشة في مصر في ضوء تجارب بعض الدول . (وذلك للإجابة عن السؤال الخامس من أسئلة مشكلة البحث)

المحور الأول : الإطار النظري والمفاهيمي :

أولا : مفهوم التهميش في التعليم ، وأهم أهدافه :

يعتبر التهميش في التعليم مفهوما نسبيا ، يأخذ معنى مختلفا وفقا لعوامل كثيرة ، مثل الجنس ، والهجرة ، والوضع الاجتماعي والاقتصادي . لهذا تعددت مفاهيم التهميش في التعليم لتضم :

" يشير التهميش في التعليم إلى حالة الفرد الذي لديه مستوى تعليمي أقل بكثير من المتوسط ، ليشعر وكأنه مهمش في المجتمع بشكل عام وفي سوق العمل بشكل خاص بسبب فجوة التعليم الخاصة به " . (٢٢)

وهو " عملية يتم من خلالها منع مجموعة أو فرد من الوصول إلى مواقف ورموز مهمة للقوة الاقتصادية أو الدينية أو السياسية في أي مجتمع بسبب فجوة التعليم الخاصة به " . (٢٣)

وهو " شكل من أشكال الحرمان الحاد والمستمر في التعليم ، مما يسبب عدم المساواة الاجتماعية " . (٢٤)

وبالتالي فإن عملية التهميش في التعليم تتضمن اثنين من الجوانب ، الجانب الأول من عملية التهميش : هو جانب يتعلق بأن هؤلاء الأفراد المهمشين لا يشكلون جزءا من المجتمع السائد ، وبالتالي فإن هؤلاء الأفراد يصلون إلى الحد الأدنى من الموارد الاجتماعية والاقتصادية المتاحة.

الجانب الثاني هو عملية الاستبعاد الاجتماعي ، حيث تتمتع بعض المجموعات أو الطبقات بمزيد من القوة والتأثير على حساب الآخرين. ويتم وضعها في أعلى التسلسل الهرمي الاجتماعي الأمر الذي يجعل الأمر أسهل بالنسبة لهم للوصول إلى السلع المرغوبة و تَبَوُّء مكانه في المجتمع. (٢٥)

وتتمثل أكثر الفئات المحرومة في المجتمع من الفتيات و النساء ، ومجموعات يصعب الوصول إليها مثل السكان الأصليين والأقليات العرقية ، والأسر الفقيرة ، وأولئك الذين يعيشون في المستوطنات غير الرسمية ، والأفراد ذوي الإعاقة ، وسكان المناطق الريفية ، والبدو ، و السكان المتضررين من النزاع المسلح وفيروس نقص المناعة البشرية "الإيدز" ، و أطفال الشوارع وعمالة الأطفال . (٢٦)

ويشير التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع إلى أن الأطفال الأشدّ حرماناً هم الأبعد عن تحقيق هدف إكمال التعليم الابتدائي ، وأن هناك ثلاث فئات من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس : الأطفال الذين سيلتحقون بالمدسة في آخر المطاف، والأطفال الذين لن يذهبوا يوماً إليها، والأطفال الذين التحقوا بالمدسة ولكنهم غادروها بعد ذلك. وأصبحت مشكلة الأطفال غير الملتحقين بالتعليم تتركز بصورة متزايدة في البلدان المتأثرة بالنزاعات . (٢٧)

ومن التعريفات السابقة تتبنى الباحثة التعريف الإجرائي التالي للمهمشين : هم الأطفال الذين يتم تركهم أو حرمانهم من سنوات كافية من التعليم الجيد ، وبالتالي

يواجهون فرصاً أقل في المستقبل للحصول على وظائف آمنة ، مستوى لائق من الحياة ، والظروف الصحية الكافية ، والمشاركة السياسية النشطة.

أسباب التهميش في التعليم :

في السنوات الأخيرة أصبح للعولمة ، الهجرة ، التطورات الاقتصادية ، المستندات الحاصلة في مجال التواصل التكنولوجي ، تأثير كبير على المستوى

الاقتصادي لملايين الناس ، مما انعكس على النوع الاجتماعي والثقافة واللغة والعرق وأسلوب الحياة والموقف الاجتماعي الاقتصادي أو الطبقة ، وأصبحت الفئات الضعيفة مثل المهاجرين والأقليات العرقية ، والمشردين ، ومدمني المخدرات ، والشباب ذوي السلوكيات الخطرة ، الأشخاص ذوي الإعاقة يواجهون مخاطر أكبر من الاستبعاد الاجتماعي والتمييز . فمشاكلهم يمكن أن تكون ذات صلة بالتشرد والبطالة وسوء الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والصحية وانخفاض الحالة الصحية والظروف المعيشية السيئة . (٢٨)

وتتعدد أسباب التهميش في التعليم ، لتضم :

- **الجنس : Gender** على الرغم من أن الفتيات لسن دائماً مجموعة مهمشة تربوياً ، و تم إحرارز تقدم نحو المساواة بين الجنسين في التعليم إلا أنه ما زالت العديد من البلدان تواجه مشكلة في تعليم الفتيات ، فتعليم الفتيات ينظر إليه في بعض الثقافات على أنه أقل قيمة من الفتيان . هذا بالإضافة إلى بعض الممارسات التقليدية مثل الزواج المبكر .
- **لغة البيت Home language** : لغة رأس المال ، وتسمى أيضا اللغة الأم ، هي مجموعة من اللغات والمهارات اللغوية التي يتم الحصول عليها بأقل جهد في مرحلة الطفولة ويتم تعزيزها في المدرسة ، فالأطفال الذين لا يتحدثون لغتهم الأصلية في المدرسة ، معرضون لخطر التهميش مقارنة بالأطفال الذين تتفق لغتهم الأصلية مع اللغة الأساسية المستخدمة في المدرسة.
- **حالة هجرة Immigrant status** : الأطفال المهاجرون ، فالمهاجرون يشكلون فئة من المهتمشين في التعليم ، عندما تهجر عائلاتهم إلى بلد آخر . (٢٩)
- **الوضع الاجتماعي والاقتصادي Socioeconomic status** : من بين العوامل التي تؤدي إلى التهميش في التعليم الحالة الاجتماعية والاقتصادية . حيث تمثل الحواجز الاجتماعية والثقافية عقبة هائلة أمام التعليم في كثير من البلدان .
- **الإعاقة** : الإعاقة قد تكون عقلية أو جسدية أو حسية، وقد تكون بالولادة أو مكتسبة. والإعاقة تحول دائماً بين الطفل والاعتماد على نفسه ، ومن ثم تؤثر عليه وتؤدي إلى تهميشه . (٣٠)
- **الأطفال المشردون** : فالتشرد كظاهرة اجتماعية ظهرت مع عملية التقدم الصناعي ، ولكن العالم الإسلامي ينظر للمشرد بعدم اكتراث أو وعي بخطورته على نفسه وعلى المجتمع ، عكس المجتمعات المتقدمة التي بدأت في استيعابه وإعادة تأهيله.
- **الأطفال النازحون**: والنزوح قد يكون داخلياً أو خارجياً؛ سعياً وراء العيش، أو هروباً من الحروب والكوارث والوضع السياسي والاقتصادي السيئ، ليجد الطفل نفسه في مجتمع جديد وثقافة يستغربها؛ فيرفض التكيف و الاندماج والتعايش بلا مشكلات.
- **الأطفال اللاجئون**: والظاهرة تسببها الأوضاع السياسية المتداعية ، و الحروب، والافتتال الداخلي أو الخارجي. وتكون المخيمات والملاجيء وبالآ في أغلب الأحوال عندما لا تحتفظ لهؤلاء الصغار بأبسط حقوق الأدمية والعيش الكريم.

- **الأطفال الممزقون عائلياً:** فتكون الأسباب الأسرية التي قد تحدث ، ذات تأثير سلبي على الأطفال عندما يفقدون أحد الوالدين لأسباب قد يكون منها الموت أو الطلاق أو استحكام الخلاف، وفقد الطفل للعطف والمودة والرعاية اللازمة في ذلك المهـد.^(٣١) وقد أجمل التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ٢٠١٠ ، أهم مصادر التهميش فى التعليم ، فى :^(٣٢)
- **الفقر وعمالة الأطفال :** حيث تعد عدم قدرة الآباء على الإنفاق على التعليم ، من أهم أسباب عدم التحاق الأطفال بالمدارس ، حتى فى البلدان التى ألغت الرسوم المدرسية الرسمية ، نظرا لأن تكاليف الزى المدرسى والكتب والأقلام ، تعد عوائق أمام دخول المدرسة . ويعد عمل الأطفال من العوامل الملازمة للفقر ، والتي تضر بالتعليم .
- **أشكال الحرمان القائمة على الانتماء إلى جماعات معينة :** إن الأطفال المنتمين إلى أقلية اثنية أو لغوية معينة ، أو إلى طبقة اجتماعية دنيا يدخلون إلى المدرسة بأمال أقل فى النجاح فيها ، ويخرجون منها بسنوات تعليم أقل ومستويات تحصيل أدنى .
- **المسائل المتعلقة بمكان الإقامة وسبل العيش :** فالأطفال الذين يعيشون فى الأحياء الفقيرة فى المدن ، والمناطق الريفية النائية ، ومناطق النزاعات يكونون من بين أفقر الأطفال وأضعفهم . فاحتمالات التهميش فى مجال التعليم بين الأطفال المقيمين فى المناطق الريفية ، وخاصة النائية كبيرة جدا ، وتزيد إذا كانوا من الفقراء أو الإناث .
- **النزاعات المسلحة :** حيث يعيش ملايين الأطفال الأشد تهميشا فى بلدان تعاني من النزاعات ، كما أن النزوح الداخلى يمكن أن يؤدي إلى صعوبات واسعة النطاق فى مجال التعليم فيزيد من اكتظاظ النظام التعليمى فى مناطق التوطين . يستنتج مما سبق أنه عادة ما تكون المجموعات المهمشة من الأشخاص الذين يصعب الوصول إليهم مثل سكان الأحياء الفقيرة ، والأطفال العاملين ، والأطفال الذين ينتمون إلى أقليات إثنية ولغوية أو مجتمعات البدو، أو سكان المناطق الريفية النائية أو الأحياء الفقيرة ، والأطفال ذوي الإعاقة ، والأطفال الذين يعيشون فى مناطق الصراع . بالإضافة إلى أنه تعد عدد السنوات التي قضاها الطفل فى التعليم أحد أهم مؤشرات التهميش فى التعليم. وفى هذا الإطار رصدت اليونسكو خطة من عشر خطوات للتغلب على التهميش فى التعليم ، كما يلى :^(٣٣)

- ١- تحقيق أهداف التعليم للجميع : وينبغي للحكومات تحقيق المساواة فى الفرص التعليمية مع التركيز على الفئات المهمشة بسبب الثروة والجنس و اللغة والموقع الجغرافي.
- ٢- تطوير نظم جمع البيانات مع التركيز على إحصاءات مفصلة لتحديد الفئات المهمشة ورصد التقدم المحرز ، وتحرص الحكومات على استهداف الموارد للمدارس والمناطق ذات الأداء الضعيف .
- ٣- التعرف على برامج تقليل التهميش : فالمشكلات التي تواجه سكان الأحياء الفقيرة ليست هي نفسها التي تواجه فقراء الريف. فالعيوب المتعلقة بالفقر التي يعاني منها الشباب والفتيات والأقليات العرقية أو الأطفال المعوقين تقوض الثقة بالنفس وتخفض القيمة

- المتصورة للتعليم . لذلك يجب على الحكومات اتخاذ تدابير ناجحة لمعالجة التهميش ومعرفة الأسباب الكامنة .
- ٤- اعتماد نهج سياسة متكامل لاستيعاب المهمشين في إطار التعليم :و يتعين على الحكومات أن تحقق قدرا أكبر من العدالة ، و أن يكون في مقدمة أولوياتها السياسية والوطنية و انتهاج سياسة التعليم الشامل ، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة .
- ٥- ويتعين على الحكومات تحسين القدرة على تحمل تكاليف التعليم وتمكين الأطفال من الوصول إلى المدارس عن طريق إزالة الرسوم الرسمية وغير الرسمية ، و توفير الدعم الموجه للمهمشين .
- ٦- يلزم اتخاذ تدابير لتعزيز بيئة التعلم ،وانتهاج المعلم سياسة الإنصاف ، وتطوير الثقافات وثنائية اللغة في التعليم هي أولويات عالية.
- ٧- توسيع الاستحقاقات والفرص المتاحة ، كذلك تضمين التعليم قوانين للقضاء على التمييز ، وتوفير الحماية الاجتماعية و إعادة توزيع المال العام .و زيادة تعبئة الموارد وتعزيز المساواة في الإنفاق العام .
- ٨- تحسين فعالية المعونة ، مع التركيز على تعزيز حقوق المساهمين والبلدان المتأثرة بالنزاعات ، فتسارع التقدم نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع ، يتطلب من المانحين الوفاء بالالتزامات والمساعدات العامة وزيادة التزاماتهم الأساسية في التعليم.
- ٩- دمج جهود المنظمات غير الحكومية في إطار برامجها الوطنية لنظم التعليم : وكانت جهود المنظمات غير الحكومية في طليعة الجهود الرامية إلى توفير فرص التعليم للفئات المهمشة. والعديد من المنظمات غير الحكومية كانت معنية بتسليم التعليم في الأحياء الفقيرة والمناطق الريفية النائية.
- ١٠- توسيع مستحقات المهمشين من خلال التعبئة السياسية والاجتماعية: فالإجراءات التشريعية يمكن أن تساعد في توسيع استحقاقات الفئات المحرومة إلى الموارد والخدمات. مع وضع قوانين تؤكد على مبادئ عدم التمييز وتكافؤ الفرص .
- ويمكن استجلاء دور التعليم الشامل في تلبية احتياجات الأطفال المهمشين وبالتالي تمكينهم من خلال استيضاح المفاهيم التالية :

ثانيا : مفهوم التعليم الشامل ، وأهم مداخله :

من المعروف أنه لا يوجد تعريف متفق عليه عالمياً للتعليم الشامل ، وإنما يتم تعريفه بما يتناسب مع طبيعة المجتمع وفلسفته وأماله. وهو ما يمكن ملاحظته من خلال استعراض التعريفات التالية :

يعرف التعليم الشامل بأنه " العملية التي بمقتضاها تقوم المدرسة أو خدمة التعليم البديل بدمج الأشخاص ذوي الإعاقات والمستبعدين ، والمجموعات الاجتماعية المهمشة والضعيفة خاصة في المناطق الريفية ، بدون تمييز يتعلق بالأصل العرقي أو الدين أو النوع ، أو أي سبب آخر للتمييز ، وبذلك يساعد في القضاء على الفقر والاستبعاد وعدم المساواة " .
(٣٤)

وهو "عملية مستمرة تهدف إلى تقديم التعليم للجميع مع احترام التنوع والاحتياجات والقدرات المختلفة ، والخصائص والتوقعات التعليمية للطلاب والمجتمعات المحلية، والقضاء على جميع أشكال التمييز" .^(٣٥)

والتعليم الشامل هو "احتضان embracing للجميع ، مع الالتزام بتوفير التعليم لكل طالب في المجتمع ، و كل مواطن في دولة ديمقراطية ، ويستند على مبدأ أساسي وهو التعليم للجميع ، وليس فقط للأطفال الذين يوصفون بأنهم الموهوبون ، أو لديهم إعاقة" . مما يفرض إعادة هيكلة المدارس ، وفقا للفلسفة التالية :^(٣٦)

- كل طفل يمكن أن يتعلم وسوف ينجح.
 - التنوع ضروري، ويمكن للأطفال المعرضين للخطر التغلب على مخاطر الفشل من خلال المشاركة.
 - كل طفل لديه مساهمات فريدة من نوعها.
 - كل طفل لديه القدرة على التعليم ، وله احتياجات تربوية وتعليمية .
 - على الجميع العمل لضمان النجاح لكل طفل ، مما يسهم في تحقيق نتائج تعلم فعالة .
- ويرى لاني فلوريان Iani Florian " أن فكرة الشمول التعليمي تنطوي على قضايا واسعة للتنوع العرقي والثقافي واللغوي والتنموي . ففي كل الدول هناك طلاب يعانون من حالات إعاقة ، ومن ثم يتأكد أن لهم حاجات إضافية ، و يواجه الطلاب ممن تختلف لغتهم الأولى عن لغة التعليم في المدارس ، تحديات خاصة ، وفي كل الدول تتركز الجماعات المهاجرة في المناطق الحضرية ، حيث تلتحق نسبة كبيرة من أطفالهم بمدارس خاصة ، لذا فمن الشائع أن يتعامل المعلمون في حجرة الدراسة ، مع نطاق عريض من الطلاب الذين يختلفون في الخبرات السابقة واللغة المستخدمة في الحديث ، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى إعداد المعلمين لفهم ضغوط عملية الشمول المصاحبة للهجرة والانتقال من مكان إلى آخر واللغة والتنوع الإثني ، والفقر المتوارث (من جيل إلى جيل) ، والعلاقات المتبادلة بين الفقر والإعاقة ، وتدنى مستوى الإنجاز أو التقدم الدراسي " .^(٣٧)

وحين نتحدث اليونيسف عن التعليم الشامل " فإنها تعني فرص التعلم الحقيقية داخل أنظمة مدرسية منتظمة لمجموعات تعرضت في السابق للإقصاء مثل الأطفال المعاقين ومتحدثي لغات الأقليات " .^(٣٨)

ومن التعريفات السابقة للتعليم الشامل يمكن استنتاج ما يلي:

- ١- أن التعليم الشامل تعليم لجميع الأطفال معا في نفس الفصول الدراسية، وذلك باستخدام المواد المناسبة للاحتياجات المختلفة .
- ٢- في المدرسة الشاملة الأطفال ذوي الإعاقة لا يدرسون في فصول منفصلة ، حيث يتم تصميم بيئة تضم الطلاب العاديين مع مجموعة من الأطفال ذوي الصعوبات الحسية والفكرية ، والاعاقة الحركية يتم تضمينهم في نفس الفصول الدراسية .
- ٣- قد يختلف تفسير التعليم الشامل وفقا للسياق. فهو مفهوم يتسع ليشمل الأطفال المستبعدين على أساس اللغة أو الجنس أو العرق أو الإعاقة وعوامل أخرى .

٤- التعليم الشامل عملية مستمرة تهدف إلى تقديم التعليم للجميع مع احترام التنوع والاحتياجات والقدرات المختلفة ، والخصائص والتوقعات التعليمية للطلاب والمجتمعات المحلية، والقضاء على جميع أشكال التمييز .

ويتبنى البحث المفهوم الإجرائي التالي للتعليم الشامل : عملية مستمرة تهدف إلى تقديم التعليم للجميع مع احترام التنوع والاحتياجات والقدرات المختلفة ، لجميع المتعلمين - من ضمنهم ذوي الاحتياجات الخاصة بكافة أنواعها وفئاتها والعاديين - في مدارس التعليم العام للفئات العمرية المختلفة ، بحيث يتم استخدام طرق تدريس مناسبة وتصميم البرامج السلوكية وتطبيق استراتيجيات لتنمية المهارات الفردية للمتعلمين دون تمييز .

ويتضمن مفهوم التعليم الشامل ثلاثة مبادئ أساسية ، هي : (٣٩)

١- جميع الأطفال ينتمون : تعتمد فكرة التعليم الشامل أن كل طفل وعائلته لهم الحق الكامل في فرص التعليم والخبرات المكتسبة بالتساوي . لذا فإن فكرة التعليم الشامل مرتبطة بالأطفال ذوي الاحتياجات (على وجه العموم) ومشاركتهم في جميع أنشطة المدرسة ، وبناء علاقات اجتماعية وصدقات تدفعهم إلى الأمام .

٢- كل طفل يتعلم بطريقة مختلفة عن غيره : تعتمد فكرة التعليم الشامل على مساعدة جميع الأطفال على التعلم بطرق مختلفة ، ففي بعض الأحيان تكون مساعدة المعلم أو الصديق كافية لإيصال المعلومة وفي بعض الأحيان استخدام البرامج والتقنية الحديثة كافية لإيصال المعلومة ، حيث تمكن هياكل التعليم والنظم تلبية احتياجات جميع الأطفال .

٣- من حق كل طفل أن يتم إدراجه في التعليم : فالتعليم الشامل من حق كل طفل وليست ميزة تعطى للبعض دون الآخرين . حيث إن من حق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة التعلم مع الأطفال العاديين وأن لا يتم إقصاؤهم بسبب إعاقاتهم من ممارسة حقهم في التعليم ، فالتعليم الشامل يعترف ويحترم الاختلافات بين الأطفال في العمر والجنس والعرق واللغة والعجز وفيروس نقص المناعة البشرية . و هو جزء من استراتيجية أوسع نطاقا لتعزيز شمولية المجتمع ، وأيضا عملية ديناميكية تتطور باستمرار .

مداخل التعليم الشامل :

تتعدد مداخل التعليم الشامل ، لتضم : (٤٠)

١- مدخل يتمحور حول الطفل : فالعملية التعليمية تسعى إلى أن تتمحور حول احتياجات وحقوق الأطفال ، وذلك لتطوير المهارات اللازمة والمعارف والخبرات لتحسين التأثير على تعليمهم . وبالتالي ينبغي تطوير المدارس لتصبح جزءا من عملية إيجاد بيئات تمكينية ، ويصبح التلاميذ شركاء مهمين في العملية التعليمية .

٢- المدخل متعدد القطاعات وأصحاب المصلحة المتعددين : فالتعليم مسئولية العديد من الجهات الفاعلة التي تعمل في العديد من المستويات المختلفة ، وينبغي أن يشمل نهج أصحاب المصلحة المتعددين مزيجا من الأفراد و مجموعة من الجمهور، وفقا لظروف البلد والبنية الوطنية التحتية . فتحقيق التعليم الشامل يتطلب أيضا تعاون فعال عبر الحكومة والهيئات والوزارات. ووجود هدف استراتيجي مشترك شامل بين الوزارات يضمن أن سياسة التعليم المناسبة يمكن تنفيذها .

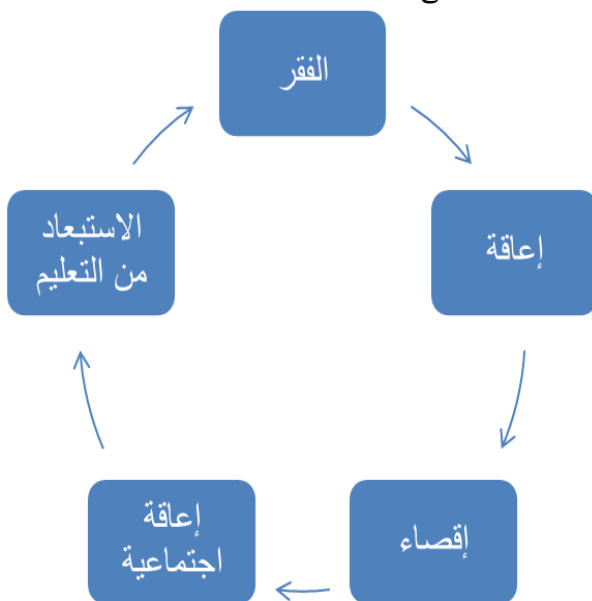
٣- مدخل الشراكة : فالتعليم الشامل يتطلب تعاون قوي بين المحليات ومنظمات المجتمع المدني الوطنية والهيئات الحكومية ، والعمل على إدراجها في التعليم لذا يتطلب مدخل الشراكة التأكد من أن جميع المشاركين في عملية التعليم للأطفال يتشاركون بنشاط في عمليات التصميم ومرحلة التخطيط من خلال التنفيذ والتقييم . ويشمل العمل مع الشركاء المحليين دعم العمل مع الآباء والأمهات و العائلات في التعرف على أبنائهم والمساهمة في تطوير قدراتهم .

٤- مدخل المسار المزدوج : ويتضمن إدماج الأطفال ذوي الإعاقة في المدارس ، ويتطلب إدماج وتطبيق الممارسات شاملة في جميع المستويات، بدلا من التركيز فقط على إعاقة الطفل.

٥- مدخل الشمولية بين الجنسين .

ثالثا : فوائد التعليم الشامل في تمكين المهمشين :

الاستبعاد من التعليم يديم حلقة مفرغة من العجز والفقير؛ فالأطفال الذين يعيشون فقرا مدقعا لا يتمكنون من الحصول على الخدمات الأساسية ، وكثيرا ما يواجهون المعيشة الخطرة . هذا يزيد من الإقصاء الاجتماعي والتمييز، ويؤدي إلى مزيد من تفاقم الفقر، و هو ما يوضحه الشكل التالي :



شكل (١) العلاقة بين التعليم والإعاقة والفقير .

المصدر :

Hannah Corps ;et.al : Inclusive Education, Handicap International Publication, 2012,p.13.

فمستوى فقر الأسرة يقلل من فرص الأطفال في الالتحاق بالمدارس سواء كان ذلك الطفل بإعاقه أو بدون إعاقه . فغالبيت الأسر المحرومة اقتصادياً، تطلب من الطلبة (خاصة الفتيات) تحقيق المهام المنزلية والزراعية ، بما في ذلك رعاية الأشقاء . ويتضاعف الإقصاء مع الأطفال الذين يعانون من إعاقات ، أو أمراض صحية مثل الصرع أو فقر الدم المنجلي . (٤١)

ويعتبر التعليم الشامل أداة للتمكين ويمكن أن ينظر إليه باعتباره آلية من خلالها يستطيع الفرد أن يتحكم في مصيره ويؤثر في إحداث التغيير في المجتمع . فبالنسبة للإناث ، فإن التعليم يسهل الحصول على رأس المال البشري الذي يمكنهم من المشاركة في الأنشطة الاقتصادية الأكثر ربحاً، واكتساب التفكير النقدي ومهارات التواصل والوعي وتأكيد الذات والقدرة على الاختيار. ويمكن لهذه الأمور بدورها الرفع من سيطرة الإناث بشكل أكبر على اكتساب القدرة على المساومة وصنع القرار والتأثير داخل أسرهن . والمشاركة في الحياة العامة ، واستغلال أكبر فائدة ممكنة من الخدمات المتاحة والفرص الحالية ، و هذه المكاسب ستترتب لاحقاً بآثار إيجابية على رفاهية أطفالهن والقدرة المعرفية والإنتاجية الخاصة بهن عند وصولهن إلى سن البلوغ . (٤٢)

وبالتالي للتعليم الشامل فوائد جمة تعود على الفرد والمجتمع ، يمكن إجمالها ، فيما يلي (٤٣):
فإن :

- تطوير كل طالب بما يتناسب مع قدراته الفردية.
 - العمل على تحقيق الأهداف الشخصية لدى كل طالب.
 - مشاركة الأهالي الفعالة في المنشأة التعليمية والأنشطة المدرسية.
 - التعليم الشامل يطرح فكرة الاختلاف وتقبل الآخر مما يتيح الكثير من الفرص والخبرات لطلاب الفئات الخاصة والطلاب العاديين.
 - تحسين الحياة الاجتماعية لدى طلاب الفئات الخاصة عن طريق تكوين علاقات وصدقات مع طلاب بنفس الفئة العمرية.
 - التعليم الشامل هو عملية لزيادة المشاركة وتخفيض الاستثناء، والطريقة التي تستجيب بفعالية للاحتياجات المختلفة لجميع المتعلمين.
 - يلبي الاحتياجات التربوية والتنموية لجميع الفئات المهمشة و الأطفال المحرومين والمعرضين للخطر والشباب بما في ذلك أطفال الشوارع والفتيات والأطفال من الأقليات العرقية ، وأطفال الأسر المحرومة ، والأطفال البدو واللاجئين و الأسر النازحة و الأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والأطفال ذوي الإعاقه.
- من العرض السابق يتبين للباحثة ، ما يلي :
- يستند التعليم الشامل إلى الحق في تعليم جيد للجميع يلبي احتياجات التعلم الأساسية ويثري حياة الدارسين كافة.
 - يركز التعليم الشامل بوجه خاص على الفئات المستضعفة والمهمشة، و يرمي إلى تمكين جميع الأفراد من تنمية إمكاناتهم بالكامل.
 - يحترم التعليم الشامل التنوع والاحتياجات والقدرات المختلفة ، والخصائص والتوقعات التعليمية للطلاب والمجتمعات المحلية .

وفيما يلي عرض لنماذج من تجارب بعض الدول في تطبيق التعليم الشامل في منظومة التعليم بغرض تمكين الأطفال المهمشين :

رابعاً : نماذج لتجارب بعض الدول في تطبيق التعليم الشامل :

ولما كانت فلسفة التعليم الشامل تقوم على تعليم الأطفال معا في نفس الفصول الدراسية، فالتعليم الشامل يضم جميع المتعلمين ، ولكن قد يتم تفسيره بشكل مختلف وفقا للسياق. فمثلا قد يغطي الأطفال المستبعدين على أساس اللغة أو الجنس أو العرق أو الإعاقة . (٤٤)

وفي هذا الإطار بذلت المساعي في دول العالم لتطبيق نموذج المدرسة الشاملة لضمان أن المدارس ليست شاملة فحسب بل أيضا فعالة ، وهو ما سيتم توضيحه من استعراض جانبيين :

- أ- نماذج لتجارب بعض الدول في تطبيق التعليم الشامل .
- ب- نماذج لتأهيل المعلم الذي يعمل في مجال التعليم الشامل .

وفيما يلي تفصيل ماسبق :

أ - نماذج لتجارب بعض الدول في تطبيق التعليم الشامل .

١- تجربة أوغندا: (٤٥)

تعتبر أوغندا واحدة من الدول الأولى في أفريقيا التي تم تعميم التعليم الابتدائي بها من خلال برامج شملت الأطفال المعوقين وذلك في عام ١٩٩٧ . وتم إجراء استطلاع عام ٢٠٠٨ أوضح وجود العجز في مقاطعتين من أوغندا، بودكا وموكونو Budaka and Mukono ، فعلى الرغم من سياسة تعميم التعليم الابتدائي، يوجد العديد من الفتيات والفتيان ذوي الإعاقة خارج المدرسة. وسوء تدريب المعلمين حول الإعاقة، وعدم وجود الأجهزة والأدوات المعينة لدعم التعلم والتنقل والاتصالات.

وتم اتخاذ تدابير بالتعاون بين الجهات المعنية مثل المجلس الوطني للخدمات ، ووزارة التربية والتعليم والرياضة ، وجامعة Kyambogo لدعم ما يقرب من ١٠٠٠ من الأطفال المعوقين للبدء والبقاء في المدرسة. من خلال مشروع ليونارد شيشاير Leonard Cheshire لتحقيق التعليم الشامل :

وتم المشروع من خلال المراحل التالية :

- تحديد احتياجات الأطفال وحقوقهم .
- تحديد الآباء والأمهات والأسر: عملية ذات اتجاهين: فالأمهات والآباء وغيرهم من أفراد الأسرة ، لهم أهمية حاسمة لنجاح أي مشروع تعليمي شامل . هؤلاء هم الأشخاص الذين يعرفون أبنائهم أو أخواتهم أو إخوانهم ذوي الإعاقة ، وهم أفضل في فهم مشكلاتهم وقدراتهم.
- تحديد ودعم الأطفال في المنزل : فالعائلات غالبا ما تكون أول نقطة اتصال في عملية المشروع بداية من تحديد الطفل المعاق . ويتم تعليم الآباء والأشقاء مهارات مثل العلاج

- الطبيعي أو لغة الإشارة لدعم الطفل ، وكذلك كيفية الحفاظ على الأجهزة المساعدة باستخدام المواد المحلية .
- إشراك المجتمع : حيث يتم إشراك المجتمع المحلي من خلال :
 - المشاركة في المشاورات والاجتماعات قبل البدء في المشروع ، بما في ذلك تحديد الأطفال ذوي الإعاقة في منطقتهم .
 - الانضمام والمشاركة في إدارة لجان المشروع المحلية .
 - اجتماعات توعية منتظمة لتشغيل الآخرين في مجتمعهم .
 - المشاركة في تقييم إمكانية الوصول إلى المدرسة والحاجة إلى إجراء تعديلات لجعل المدارس أكثر يسرا .
 - المساعدة في تحديد الأطفال ذوي الإعاقة في المنطقة.
 - التغيير في السياسة على جميع المستويات .
 - جعل المدارس ترحيبية ويمكن الوصول إليها : فالأطفال ذوي الإعاقة، مثل كل الأطفال، لديهم احتياجات وقدرات خاصة بهم. في حين الفتيان والفتيات ذوات الاعاقة الحركية قد يكون لديهم صعوبة في دخول المدرسة . ولا يمكن الوصول إليها ، لذلك اهتم المشروع بالبنية التحتية للمدارس من حيث بناء سلالم ، توفير المراحيض في اماكن يسهل الوصول إليها من الفصول ، توسيع نوافذ الفصول الدراسية أو تركيب البلاستيك الشفاف للسماح لنفوذ الضوء من خلال السقوف، الاهتمام بطلاء جدران المدرسة بألوان زاهية ، وتحسين السلامة المدرسية وسهولة الوصول إليها لجميع الأطفال.
 - تدريب المعلمين : حيث يتم توفير التدريب قبل الخدمة للطلاب المعلمين ، في كليات تدريب المعلمين أو الجامعات .
 - الأطفال والتعلم من الأقران : حيث يتم تكوين أندية للأطفال تساهم في سد الفجوة بين الأطفال المعاقين غير المعاقين ، سواء من حيث التفاعل والخبرة. بالإضافة إلى تمكين الأطفال غير المعوقين من فهم احتياجات وقدرات الأطفال المعوقين وتزويد الأطفال المعوقين بفرص المشاركة على قدم المساواة مع الأطفال العاديين .
- ٢- تجربة سنغافورة : (٤٦)
- تمثلت ممارسات التعليم الشامل في سنغافورة في تعليم الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية . بنيت على أساس أن جميع المتعلمين لديهم الحق الأساسي في التعليم ، وفي هذا الإطار في عام ٢٠٠٤ ، دفعت رؤية الحكومة السنغافورية إلى أن تصبح المدارس مجتمعاً شاملاً لدعم الأطفال ذوي الإعاقات الخفيفة إلى المعتدلة في المدارس ، فبذلت الجهود نحو توفير التمويل ، والبنية التحتية للمدارس ، وتدريب المعلمين وتقديم الطعام للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة ، وتم ذلك من ٢٠٠٥ حتى الوقت الحاضر، مع اهتمام خاص بتمكين المعلمين من التعامل مع الطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة (TSNs)
- وتمثلت ممارسات التعليم الشامل في :
- التحول الجذري في ثقافة المدرسة ، حيث إنها تتحمل المسؤولية الكاملة في توفير الحق في التعليم لجميع المتعلمين بغض النظر عن إعاقتهم . ويتطلب هذا إعادة التفكير في

المناهج الدراسية ، وإعادة تنظيم محتوى المناهج ، وتعديل طرق التدريس لتعليم جميع الطلاب.

- تكيف الأنشطة لاستيعاب الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة SEN .
- الشراكة مع أولياء الأمور .
- التعاون على مستوى المدرسة. حيث يتشارك المعلمون من خلال العمل الجماعي كفرق عمل . ينخرطون فيها لمناقشة أفضل الممارسات في تطبيق فلسفة التعليم الشامل داخل الفصول الدراسية .
- تطوير ممارسات المعلمين : يقوم المعلمون بدور أساسي في التعليم الشامل من خلال دعم المواقف الإيجابية عند تعليم التلاميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة . واستخدام مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات لتطبيق فلسفة الفصل الدراسي الشامل .

كذلك تأهيل المعلمين لممارسة التعليم الشامل ، وذلك من خلال البرامج التدريبية التي طور المعلمون من خلالها ممارساتهم ، من خلال هياكل التعلم التعاوني ، التي تضمنت التوجيه من جانب ومراقبة الزملاء ذوي الخبرة ، وردود الفعل من ملاحظة الزملاء لتعليمهم .

- توفير فصل دراسي أكثر تسامحا وتقبلا للأطفال من ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة (SEN) ويحدث ذلك عندما يقوم المعلمون بتعليم تلاميذهم كيفية دعمهم للأقران المختلفين عنهم . فيكون الطلاب أكثر تسامحا وقبولا للطلاب من ذوي الإعاقة عندما يفهمون طبيعة الإعاقة وعندما يقوم المعلمون بنقل هذه المعلومات إليهم .

٣- تجربة جمهورية أيرلندا :

التزمت الحكومة الأيرلندية بصياغة التشريعات لتكريس حقوق الطفل في الحصول على التعليم المناسب. وقد أدى هذا إلي التطوير المستمر للأنظمة على المستويين الوطني والمحلي لضمان وصول أكثر عدلا إلى الموارد من أجل التلاميذ المحرومين بما في ذلك ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة أو الإعاقة . وكان ذلك في إطار الالتزام بالاتفاقيات والإعلانات الدولية مثل :

- بيان سالامانكا الذي نص على حق الطلاب ذوي الإعاقة ليكونوا متعلمين في المدارس العادية .
 - بيان داكار الذي أكد على أن المدارس ينبغي أن تستوعب جميع الأطفال بما في ذلك ذوي الإعاقة .
 - اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ٢٠٠٦ ، التي أكدت على الالتزام الدولي بتعليم جميع الأطفال في البيئات التعليمية الشاملة .
- وتمثل المبدأ الأساسي للتعليم الشامل في أيرلندا في تقييم التنوع في المجتمع المدرسي والمساهمة التي يجب على كل شخص القيام بها ، ضمانا للعدالة الاجتماعية ، وقد اعتمدت ممارسة التعليم الشامل في المدارس الأيرلندية على المعرفة والمهارات والتفاهم ، والمواقف الإيجابية ، وتوافر الموارد المادية والدعم البشري .^(٤٧)

- وتمثلت ممارسات تطبيق التعليم الشامل ، فى :
- تطوير دور مساعد الاحتياجات الخاصة (SNA) the special needs assistant فى دعم احتياجات رعاية الطفل فى السياق التعليمي ، تحت إشراف معلم الصف .
 - تطوير العلاقات التعاونية مع أولياء الأمور : فمشاركة الوالدين أمر بالغ الأهمية فى هذه العملية . مما يتطلب التخطيط للممارسات التعاونية التى يشترك فيها ممثلون من المنزل والمدرسة .
 - خلق بيئات التعليم الشامل : تشير بيئة التعلم الشاملة إلى بيئة التعلم التى تعتبر وتحترم جميع التلاميذ ، بغض النظر عن الجنس ، والعرق ، والقدرة الاجتماعية والاقتصادية أو حاجة تعليمية خاصة. ولهذا ظهرت الحاجة إلى تدريب المعلمين فى المرحلة الجامعية ، والدراسات العليا والتدريب على رأس العمل ، لإنشاء بيئات تعليمية شاملة مما تطلب التغيير فى التنظيم المدرسي ، تقديم خدمات الدعم ، تغيير استراتيجيات التدريس بالفصول الدراسية^(٤٨).
 - تعزيز البنية التحتية : من خلال توفير الدعم المستمر للمدارس لأن تعالج القضايا المعقدة المتعلقة بالاحتياجات التعليمية الخاصة. بالإضافة إلى ذلك ، اتخاذ التدابير لضمان توفير خدمة مناسبة للطلاب من ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة. فالمدارس والمعلمين يمكن أن يقوموا بدور حاسم فى تمكين الأطفال و الشباب ذوي الإعاقة / أو الاحتياجات التعليمية الخاصة .
 - التخطيط للحصول على بيئة تعليمية شاملة : و يتطلب ذلك تفكير شامل وعمل على جميع المستويات ؛ من أجل معالجة خاصة للقضايا التعليمية لذوى الاحتياجات الخاصة بفعالية.
 - تطوير العلاقات التعاونية بين المدارس وأولياء الأمور ووكالات الدعم .
 - التطوير المهني للقيادات المدرسية : القيادة تنطوي على دور المدير ، و قدرة المدرسة لتعمل كمنظمة ملتزمة بمعالجة المشكلات المرتبطة بتضمين ذوى الاحتياجات الخاصة فى التعليم ، والقدرة على دعم التطوير المهني من خلال التدريب و تطوير للمعلمين . حيث يعتبر دور المدير أمرا بالغ الأهمية لتقديم برنامج تعليمي شامل ، وترتبط القيادة فى المدارس بأساليب القيادة الاستباقية بدلا من أساليب إدارة رد الفعل^(٤٩).
- ٤- تجربة نيوزلندا :
- تقوم فلسفة التعليم الشامل فى نيوزيلندا على التأكيد على حقوق جميع المعوقين فى العيش و المشاركة الكاملة فى المجتمع . و منع الحواجز التى تحول دون المشاركة المجتمعية للمعوقين ، فالمدارس الشاملة تقوم على مبدأ التنوع والاستجابة له بطرق إيجابية وداعمة.^(٥٠)
- ولا يقتصر مفهوم التعليم الشامل على تعليم الطلاب المعوقين . فعلى الرغم من أهمية التركيز على الإعاقة لأن الأطفال المعاقين غالباً ما يعانون الاستبعاد ، ولكن فكرة الشمول فى التعليم فى نيوزيلندا تضم الطلاب من مجموعة من الخلفيات العرقية والثقافية والدينية المتنوعة . والطلاب ذوي الإعاقة ، و الطلاب الذين لا يذهبون إلى المدرسة بانتظام ، والطلاب الذين يعيشون فى الفقر .^(٥١)
- و تمثلت الأبعاد الرئيسية للتعليم الشامل فى المجالات التالية :

المرحلة الأولى : بناء ثقافة مدرسية شاملة : بناء ثقافة مدرسية أكثر شمولاً من خلال إيجاد رؤية مشتركة يكون فيها لجميع الطلاب قيمة واحتراماً ؛ وهو ما يمكن تحقيقه بالمدرسة من خلال القيادة والأنظمة الموجودة الداعمة لذلك ومنها :

- جمع فريق لتدارس الممارسات الشمولية في المدرسة .
- تجميع المعلومات : وتحديد مصادر البيانات الموجودة ، مثل :
- عدد الطلاب المتحقيين .
- الطلاب الذين يتلقون الدعم من مجالى الصحة المدرسية والسلوك .

- أنظمة لتحديد ودعم الطلبة الذين يحتاجون لعمليات التعلم الإضافية .
- تخطيط توزيع المعلمين .
- خدمات الدعم للتوجيهات المقدمة للطلاب .
- مشاركة الطلاب في الأنشطة اللاصفية .

-عمل خطة لنقل وتحويل الممارسات التربوية الشاملة في المدرسة : من خلال تحديد الهياكل داخل المدرسة التي يمكن استخدامها لدعم المناقشات والممارسات المهنية الشاملة في جميع أنحاء المدرسة .^(٥٢)

المرحلة الثانية : تطوير العمليات والأنظمة : وتتمثل في تطوير الممارسات التعليمية المهنية ، وتقييم عمليات تقاسم المعلمين مهاراتهم ومعارفهم حول العمليات التدريسية ، وعمليات تقييم الطلاب الذين يحتاجون إلى عمليات دعم لتعلم إضافي . ويمكن للمدارس أن تستخدم عملية إعداد التقارير البسيطة لتتبع نهج الطالب على التعلم ، مثل الالتزام بالمواعيد ، الاتجاه نحو التعلم ، المشاركة والحضور. التحقيق في كيفية إدخال تغييرات على الممارسات التعليمية التي يمكن أن تؤثر في نتائج الطلاب .^(٥٣)

المرحلة الثالثة : تقييم تنوع المتعلمين : وتتضمن تطوير ممارسات التدريس التي تسهل التعلم في مجموعات غير متجانسة من الطلاب .^(٥٤)

المرحلة الرابعة : تعزيز الشراكات : من خلال التواصل مع عائلات الطلاب ذوي احتياجات الدعم الإضافية ف لديهم استجابات مختلفة لاحتياجات أطفالهم . و دعم الوكالات خارج المدرسة مثل وزارة التعليم والطفل والشباب والأسرة والمنظمات غير الحكومية .^(٥٥)

٥- تجربة فنلندا :

دار جدار في فنلندا حول سبل تنفيذ التعليم الشامل ، وارتبط بمصطلح الاستيعاب وقضية تنظيم تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة ، وتم تركيز البحث والتطوير على التعليم والأنظمة الشاملة ، مع التأكيد على التعلم التعاوني ، ومشاركة الطالب والمعلم ، والمجتمع المدرسي وتمثل هدف التعليم الشامل في فنلندا في جمع كل المتعلمين في المدرسة ، مع تلبية استجابة التعليم لمتطلباتهم الفردية ، حتى يشعر الجميع بالقبول والتقدير في المجتمع المدرسي .

وفى ضوء ذلك تم اتخاذ التدابير لاستيعاب جميع الأطفال ، وإزالة العقبات للالتحاق بالمدرسة ، والتعلم في المدرسة والمجتمع على السواء . من خلال إعادة النظر في

الهيكل والسياسات التعليمية ، ودراسة المناهج الدراسي ، وتدريب المعلمين ، والتطبيق العملي للتعليم^(٥٦)

وهو ما يمكن تفصيله في الخطوات التالية لتحقيق التعليم الشامل :

- **تطوير التعليم الأساسي الفنلندي وتحقيق الاستيعاب** : ففي عام ٢٠٠١ تم وضع أهداف مشتركة للتعليم الأساسي ، وتم إعادة توزيع ساعات الدراسة ، وكان من شأن هذه التغييرات أن تجمع كل الطلاب ، حتى من يعانون من أشد أوجه القصور في التحصيل . وأكدت اللوائح الجديدة على مطالبة المدارس والمحليات بدعم تعليم ورفاهية كل الطلاب .

وتم تقسيم المدرسة الشاملة التي تستهدف جميع الفئات الطلابية إلى ست سنوات للتعليم الابتدائي ، وثلاث سنوات للتعليم الثانوي .

- **تطوير المناهج الدراسية لتلبية متطلبات التعليم الشامل** : حيث تم وضع خطة لمنهج قومي مفصل للمدارس الشاملة تسترشد به المحليات والمدارس^(٥٧) . ويمثل المنهج القيم التي يستند إليها التعليم الشامل ، فالمنهج التعليمي الرئيسي يضع منظورا مشتركا للتعليم ، ومعايير اختيار طرق التدريس ، وتطوير بيئة التعلم ، وثقافة عمل المدرسة ، ويركز على البيئة الداعمة وثقافة عمل مشجعة ومنفتحة تعتمد على التفاعل والمشاركة .

- **دعم ثقافة المدرسة الشاملة** : فتقافة المدرسة تشعر كل المتعلمين بالاحترام والاندماج في المجتمع المدرسي ، وتنظر إلى التعددية إلى أنها مصدر قوة وقدرة . فأثناء التعليم الأساسي لا يتم تقسيم الطلاب إلى شعب دراسية وعادة ما يدرسون في مجموعات مختلفة التكوين ، ويوضع لكل الطلاب نفس الأهداف ، مع التأكيد على إيجاد بيئات تعليمية متنوعة ، ومناخ تفاعلي مشجع^(٥٨) .

ويتم تطبيق إجراءات الدعم التالية لتلبية حاجات جميع الطلاب :^(٥٩)

- يغير المعلمون طريقة تعليمهم استجابة لحاجات الطلاب .
 - يتعاونون بشكل وثيق مع الآباء أو القائمين على الرعاية .
 - يمكن للطلاب الذين يتخلفون بشكل مؤقت عن دراستهم تلقى تدريس تأهيلي أو تعويضي .
 - تقديم خدمات لكل الطلاب لدعم صحتهم النفسية والبدنية .
 - تقديم الإرشادات والمشورة لكل الطلاب .
 - يتاح تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة لجزء من الوقت وذلك للطلاب ذوي الصعوبات الصغيرة في التعلم ، أو الصعوبات في التأقلم .
 - يتاح تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة وقتا كاملا ، وذلك للطلاب ذوي الصعوبات الكبرى في التعلم والإعاقة والمرض والنمو المتأخر والاضطرابات العاطفية .
 - يتوافر مترجمو الإشارات إلى جانب المعدات التكميلية والأدوات والمواد .
- **المعلمون** : فالمعلمون في المدارس الشاملة الفنلندية يحترمون الطلاب ، ويستخدمون طرق متعددة للوفاء باحتياجاتهم الفردية ليتعلموا بنجاح . ويتم التأهيل الجيد للمعلمين الذين يعتبرون ممارسين مولعين بالتأمل والتفكير ، ويقومون علاقات طيبة مع طلابهم ، ويستخدمون منهج تعاوني^(٦٠) .

- يتضح من العرض السابق لتجارب بعض الدول فى تطبيق التعليم الشامل ، ما يلى :
- اختلف تفسير مفهوم التعليم الشامل باختلاف السياق من دولة لأخرى ، فبينما اقتصر مفهوم التعليم الشامل فى أوغندا وسنغافورة وجمهورية ايرلندا ، على تعليم المعاقين ، لتمكينهم ولسد الفجوة بينهم وبين غير المعاقين . فإنه اتسع ليشمل الأطفال المستبدين على أساس اللغة ، الجنس ، العرق ، الإعاقة وغيرها من العوامل فى تجارب دول أخرى مثل فنلندا ونيوزيلاندا .
 - تمثل هدف التعليم الشامل فى جمع كل المتعلمين فى المدرسة ، مع التأكيد على استجابة التعليم لمتطلباتهم الفردية ، ويشعر الجميع بالقبول والتقدير فى المجتمع المدرسي .
 - تم اعتبار التعليم الشامل مشروعاً وطنياً ترصد له الميزانيات ، وتتخذ التدابير بالتعاون بين وزارة التعليم والجهات الأخرى المعنية ذات الصلة .
 - تطلب تطبيق التعليم الشامل دعم المجتمع بأكمله ، وخصوصاً المؤسسات المسؤولة عن الدعم الاجتماعى للأسر ، والرعاية الصحية ، والجهات المعنية بتقديم الخدمات الثقافية .
 - اتخذت سياسات لجعل المدارس ترحيبية أكثر بهجة يمكن الوصول إليها من قبل جميع الأطفال .
 - الحرص على تدريب المعلمين لتمكينهم من أداء دورهم بفعالية فى تحقيق أهداف التعليم الشامل .
 - ثقافة المدرسة حيث يشعر جميع المتعلمين بالاحترام والاندماج ، والإيجابية والتفاعل .
- ب- نماذج لتجارب دول فى تأهيل المعلم الذى يعمل فى مجال التعليم الشامل :**
- اهتم المجتمع الدولى بالتحرك نحو أعداد المعلمين من أجل تحقيق التعليم الشامل . حيث وافق الوزراء المسئولون عن التعليم فى عام ٢٠٠٧ ، على عدة أشياء من بينها المواصفات التالية للمعلم فى المدرسة الشاملة : (٦١)
- أن يكون مؤهلاً تأهيلاً جيداً ، ولديه قدر وافر من المعرفة بعلم أصول التدريس ، والمادة التى يقوم بتدريسها .
 - لا بد من تحليه بمهارات وكفاءات تتيح له إرشاد ودعم من يتلقون التعليم .
 - لا بد أن يفهم الأبعاد الاجتماعية والثقافية للتعليم .
 - لا بد أن يعرف أهمية اكتساب المعارف الجديدة ، وأن تكون لديه القدرة على الابتكار واستخدام وسائل الإيضاح لتسهيل عمله .
- ويمكن دعم تدريب فعال للمعلم من أجل التعليم الشامل عن طريق الممارسات التالية : (٦٢)
- لا بد أن يكون تدريب المعلم الذى يقوم بالتدريس العام أو ذى الخصوصية متكاملًا ويتمم بعضه البعض .

- أن يدرس المعلمون استراتيجيات مبتكرة تركز على الطفل من أجل التدريس للأطفال ذوى مستويات مختلفة من القدرات ، جنباً إلى جنب مع استراتيجيات تعزز تعليم فعال للطلاب ، وعلى درجة من المرونة للتعامل مع احتياجات الطالب .
- يتعلم المعلم استراتيجيات تطوير المناهج الدراسية ، والتي تضم أهدافاً مشتركة عريضة ، وتسهيل إقامة بنية مرنة ، والقيام بتقييمات متعددة بناء على ما يحرزها الطالب من تقدم ، والتعامل مع التنوع الثقافى ، والدينى واللغوى ، ومع الرغبات المختلفة ، إضافة إلى المعرفة والمهارات الوثيقة الصلة بحياة الطلاب .
- تزويد المعلم بالخبرات والفرص اللازمة للتفكير النقدى .
- وستقوم الباحثة فيما يلى بعرض لتجارب بعض الدول فى مجال تأهيل المعلم لتلبية متطلبات التعليم الشامل :

١- تجربة الصين فى تأهيل المعلمين لمقابلة احتياجات التعليم الشامل : (٦٣)

يوجد فى الصين مدخلان لتأهيل المعلم الذى يخطط للتعامل مع الأطفال ذوى الإعاقة : الأول : قبل إعداد المعلم لمباشرة العمل : وهو يحتوى على برنامج لمدة ثلاث سنوات على مستوى المرحلة الثانوية ، وبرنامج لمدة ثلاث سنوات لمن لم يتخرجوا بعد من الجامعة . وبرنامج لمدة أربع سنوات للحاصلين على درجة البكالوريوس فى الآداب ، وبرنامج لمدة ثلاث سنوات للخريجين الذين يستعدون للحصول على درجة الماجستير ، وبرنامج لمدة ثلاث سنوات لمن يعدون لنيل درجة الدكتوراه ، وقد تم إدخال هذه البرامج فى أربعين معهداً تعليمياً فقط من بين عدد المعاهد البالغ عددها ١٤٠ معهداً منتشرة فى ربوع البلاد ، والتي تقدم برامج عن التعليم الخاص .

الثانى : فهو برنامج للتدريب المكثف فى فترة وجيزة ، توفره معاهد الدراسة التقليدية . بالإضافة إلى ذلك فقد أنشأت مراكز خاصة لتدريب المعلمين ، وإتاحة الفرصة للمعلمين فى مجال التعليم للتدريب والدعم للعمل فى مجال التعليم الشامل .

٢ - تجربة جمهورية التشيك فى تأهيل المعلمين لمقابلة احتياجات التعليم الشامل : (٦٤)

تم فى جامعة تشارلز Charles بيراغ Prague تطوير منهج يستمر على مدى نصف عام دراسى واحد أطلقوا عليه اسم قواعد التعلم الشامل ، المقرر موجه لمعلمى المستقبل مصحوب بفلسفة عن التعليم الشامل داخل المدارس ، ويقومون بتطبيق ممارسة عدة نظريات متنوعة حول التعليم الشامل داخل المدارس ، ويشركون فى مشروع يحمل اسم نماذج من الممارسات الخاصة بالشمول ، والتي تفحص كيفية توفير المدارس للمناخ الصالح للتعليم الشامل ، ويهدف هذا المشروع إلى توسيع نطاق النشاط الفردى بين الجماعات غير المتجانسة ، من أجل إعلاء الوعى بالتنوع ، وتعزيز مهارات المعلم فى مجال الشمول ، وإثارة الرغبة فى النقاش ، وتبادل الخبرات من أجل تقديم الممارسات الجيدة فى مجال التعليم الشامل مدعومة بالوثائق .

ويقوم الدارسون بين كل محاضرة وغيرها بزيارة المدارس الرائدة فى هذا المضمار ، ويشتركون فى مزيد من الأنشطة يدعمها محاضرو الجامعة . ويقوم الدارسون على سبيل المثال : بجمع البيانات للقيام بتقييم ثقافة وممارسة المدارس التى تطبق مفهوم الشمول ، ثم

يشخصون احتياجات المدرسة ككل ، والتخطيط إلى مزيد من تطوير الممارسات الخاصة بالتعليم الشامل .

٣ - نموذج الهيئة الأوروبية لتطوير التدريس لذوى الاحتياجات الخاصة : المشروع رقم ٤١ لتأهيل المدرس : (٦٥)

من أجل تحقيق الشمولية ، صدر قرار بالتركيز على تدريب جميع المعلمين - وكيفية إعدادهم للعمل في المواقف والأوضاع السائدة ، وقد ركز الجانب الأول من التدريب على إعطاء الأولوية لمشروع أطلق عليه اسم تأهيل المعلم من أجل تحقيق الشمولية في مجال التعليم . وقد تمت إقامة المشروع رقم (٤١) لتأهيل المعلم لبحث المهارات الأساسية ، والمعارف . والمفاهيم والتصرفات ، والقيم التي يحتاجها من يلتحقون بمهنة التدريس بصرف النظر عن المادة التي يدرسونها أو التخصص أو نوع المدرسة أو العمر الذي يقومون بالتدريس له . وقد طالبت الهيئة الدول الأعضاء بمعلومات حول الكفاءات المطلوبة للمعلمين العاملين في المواقف التعليمية الشاملة ، وهكذا يطور المشروع صورة لمعلمي الاتجاه الشامل .

وقد تم إعداد استبانة بهدف جمع المعلومات وصفية حول تأهيل المعلم في الدول المشاركة وعددها ٢٥ دولة ، ومعلومات عن ممارسات مبتكرة تشير إلى أساليب محتملة تدفع عجلة العمل إلى الأمام ، وقد ركز المسح على موضوعات جوهرية في مجال تأهيل المعلمين ، وطلب من المجيبين عن الاستبيان التعليق على تعريف الشمول في بلدهم ، وتقديم ما يتوافر لديهم من بيانات حول السياسة والممارسة الحالية في مجال التنقيف المعلمين حول مفهوم الشمول .

وقد أقامت غالبية الدول المشتركة في المشروع أسسا لتقدير كفاءة المعلم أو مستواه ، حدد البعض منها مواصفات معينة للأهلية والكفاءة متعلقة بالتعليم الشامل .بينما تبني البعض الآخر منهجا متكاملا . وتتخلص الكفاءات اللازمة للمعلم في المجالات الرئيسية التي حددتها الدول على أنها متعلقة بتطوير ممارسة الشمول :

- التعاون مع الآخرين (زملاء المهنة والآباء) للقيام بالتقييم والتخطيط لمجابهة التنوع في احتياجات الدارسين ، والانتباه لقضايا المساواة وحقوق الإنسان .
- الاهتمام عند تدريس اللغة بمن يتحدثون بأكثر من لغة والنظر إلى التنوع الثقافي بعين الاعتبار .
- استخدام توليفة من أساليب التدريس الشامل والعمل الجماعي والفردى المناسب لتحقيق الهدف من التعليم ، وكذا أعمار الدارسين ، وقدراتهم ومراحلهم الدراسية وتقييم مدى تحصيلهم وكفاءة الأساليب المستخدمة.
- وضع خطة لمنهج ومشتملات تلقت انتباه جميع الدارسين وشغفهم ، وتعزز وجود قيم أخلاقية إيجابية وعلاقات طيبة مع الآخرين .
- الاهتمام بضرورة تمتع الدارسين بالصحة والرفاهة .
- من العرض السابق لمفهوم التعليم الشامل وأهدافه وأهم فوائده في تمكين المهمشين ، وتجارب بعض الدول في تطبيقه ، يمكن للباحثة استنتاج ما يلي :

- يعتبر التعليم الشامل صيغة من صيغ التعليم الفعالة للتغلب على التهميش في التعليم .
- جاء التعليم الشامل استجابة للأهداف التي تم اعتمادها في عام ٢٠٠٠ في المنتدى العالمي للتعليم في داكار بالسنغال التي أكدت على مفهوم التعليم للجميع .
- يستند التعليم الشامل على الحق في تعليم جيد للجميع يلبي احتياجات التعلم الأساسية ويثري حياة الدارسين كافة.
- يركز التعليم الشامل بوجه خاص على الفئات المستضعفة والمهمشة ، و يرمي إلى تمكين جميع الأفراد من تنمية إمكاناتهم بالكامل.
- يحترم التعليم الشامل التنوع والاحتياجات والقدرات المختلفة ، والخصائص والتوقعات التعليمية للطلاب والمجتمعات المحلية .
- يساعد التعليم الشامل في القضاء على جميع أشكال التمييز داخل المجتمعات .
- ترتبط فكرة التعليم الشامل بمبدأ تكافؤ الفرص ، ومبدأ التنوع لمقابلة احتياجات جميع الأطفال ومبدأ الحق في التعليم .
- يسهم التعليم الشامل في تلبية الاحتياجات التربوية والتنموية لجميع الفئات المهمشة والأطفال المحرومين والمعرضين للخطر .
- توفير التعليم الشامل يتطلب التعاون الفعال بين الحكومات والهيئات والوزارات ، وضمان الشراكة الفعالة مع منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال التعليم .
- حرصت برامج الدول لتوفير التعليم الشامل على تأهيل المعلمين لتلبية احتياجات التعليم الشامل ، فكان الاهتمام بتوفير التدريب المناسب للمعلمين في ذلك المجال قبل الخدمة ، وفي أثنائها .
- يتطلب نجاح التعليم الشامل اتباع السياسات التي تساعد في معالجة الأسباب الكامنة خلف التهميش مثل عدم المساواة الاجتماعية والفوارق بين الجنسين ، والعيوب العرقية واللغوية ، والثغرات بين المناطق الجغرافية. مع التزام سياسي مستمر بالعدالة الاجتماعية ، و تكافؤ الفرص والحقوق الأساسية.
- من العرض السابق لمفهوم التعليم الشامل ، وتجارب بعض الدول في تطبيقه ، فإنه تظهر الحاجة ماسة لاقتراح تصور بمتطلبات تطبيق التعليم الشامل لتمكين بعض الفئات المهمشة في مصر ، وهو ما ستقوم به الباحثة فيما يلي :

المحور الثاني : تصور مقترح بمتطلبات تطبيق التعليم الشامل لتمكين بعض الفئات المهمشة في مصر :

يتضح من الإطار النظري للبحث ، أن تضمين الأطفال المهمشين واستيعابهم ، يعتبر ضرورة، لذلك تحرص الدول والحكومات على تعليم الأطفال المهمشين و ترصد لذلك الميزانيات ، وتتخذ التدابير بالتعاون مع الوزارات والجهات المعنية ، وذلك تمهيدا لوضع الخطط والبرامج التربوية لتلبية مطالب واحتياجات تلك الفئة . وفي ضوء التحليل النظري لمفهوم التعليم الشامل ، وأهدافه وفوائد الأخذ به ، وتحليل تجارب بعض الدول في تطبيق التعليم الشامل يمكن للباحثة ، أن تضع التصور التالي

- بمتطلبات تطبيق التعليم الشامل لتمكين بعض الفئات المهمشة في مصر ، وذلك كما يلي :
- ١- **أهداف التصور المقترح :** يهدف التصور المقترح إلى :
 - الاستثمار في التعليم في مرحلة الطفولة بتوفير التعليم المناسب لجميع الأطفال ، من خلال زيادة فاعلية المؤسسة التعليمية في تربية بعض الفئات المهمشة كالمعوقين والفقراء .
 - إقامة نظام تربوي يؤكد على المساواة وتكافؤ الفرص ، ومراعاة حقوق الإنسان من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
 - تفعيل إطار عمل داكار من خلال الحرص على تحديد فئات السكان الفقراء والمهمشين ، والاستجابة لاحتياجاتهم .
 - دمج المهمشين من خلال إعطائهم كافة حقوقهم كمواطنين، وخصوصا الحق في الحصول على التعليم.
 - إيجاد بيئات تعليمية سليمة وصحية وجامعة ، وتتوفر لها الموارد بصورة مُنصفة .
 - ٢: **منطلقات التصور المقترح :**
 - يرتكز التصور المقترح على المنطلقات التالية :
 - التعليم هو المسئول الأول عن تمكين المهمشين .
 - يعتبر التعليم الشامل صيغة تعليمية تراعي تنوع المتعلمين داخل الفصول الدراسية .
 - يسعى التعليم الشامل إلى مكافحة المواقف التمييزية وإنشاء مجتمعات منفتحة وبلوغ هدف تعميم التعليم فضلاً عن تحسين نوعية وفعالية تعليم طلاب النظام العادي .
 - المدارس العادية التي تسلك نهج التعليم الشامل تعتبر أنجح وسيلة لمكافحة المواقف التمييزية وإنشاء مجتمعات منفتحة وبلوغ هدف "التعليم للجميع" .
 - ٣- **أبعاد التصور المقترح :**
 - تتمثل أبعاد التصور المقترح ، في الأبعاد التالية :
 - **أولا : صياغة التشريعات التعليمية الداعمة للتعليم الشامل :**
 - على واضعي السياسة التعليمية ضرورة الاعتراف بأن طبيعة التعليم الشامل إنما هي عملية مستقبلية تهدف إلى تقديم تعليم متميز للجميع ، وفي الوقت نفسه تحترم التنوع ، والحاجات ، والقدرات ، والخصائص المختلفة ، وآمال الطلبة والمجتمعات ، والحد من جميع أشكال التمييز. (٦٦)
 - مما يتطلب إصدار تشريعات تؤكد على :
 - توفير المزيد من الموارد لتوفير التعليم للجميع .
 - صياغة التشريعات لتحقيق أهداف التعليم للجميع وخصوصا ما يتعلق بتكاليف حشد المعلمين وتدريبهم ودفع أجورهم .
 - صياغة تشريعات من أجل حماية الأسر الضعيفة الحال من الأزمات الاقتصادية ، ومساعدتها على إبقاء أولادها في المدارس .
 - تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي جيد ، مجاني وإلزامي مع التركيز بوجه خاص على الفتيات والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة .

- تخفيض تكاليف التعليم وتعزيز إتاحتها من خلال إلغاء الرسوم المدرسية النظامية وغير النظامية ، ودعم المهتمين والمحرومين .
- وضع التشريعات الداعمة لتقليص المسافة بين المدارس ومناطق السكن ، ووضع المدارس مجتمعية ومدارس الفصل الواحد في المناطق النائية .
- توجيه الدعم المالي والتربوي إلى المدارس في المناطق المعدمة أو التي توجد فيها أعداد كبيرة من الأطفال المحرومين .
- وضع السياسات المتعلقة بالتعليم الشامل داخل النظام التعليمي مثل :
 - اتخاذ منهج قائم على المشاركة في وضع السياسات ، بإشراك المنظمات غير الحكومية ، ورابطات اتحاد المعلمين ، والهيئات البحثية ، فيما يتعلق بإعداد نصوص السياسات التعليمية.
 - تضمين التعليم الشامل في قوانين التعليم.
 - كفالة اتساق جميع التشريعات التعليمية مع أهداف التعليم الشامل ، ورصد جوانب عدم الاتساق في التشريعات .
 - كفالة أن تكون السياسات مستندة إلى البحوث ذات الصلة بالتعليم الشامل .
 - تمكين المدارس والقيادات المدرسية من تطبيق نظام الاستقلال الذاتي في مجال صنع واتخاذ القرار فيما يتعلق بالتعليم الشامل .
- ثانياً : متطلبات تتعلق بالإدارة المدرسية :**
 - وتتمثل متطلبات دعم دور الإدارة المدرسية في تحقيق التعليم الشامل في :
 - الأخذ بنظام الإدارة الذاتية للمدرسة من أجل الوصول إلى تمكين المديرين والمعلمين وأولياء الأمور في المدارس والمعنيين بالعملية التعليمية في المجتمع المحلي من تحسين جودة المدرسة ، ورصد التلاميذ المهتمين والعمل على استيعابهم وتضمينهم في العملية التعليمية .
 - تأهيل الكوادر البشرية العاملة بالمدرسة ، من خلال :
 - عقد لقاءات مع المعلمين لتوضيح أهمية تنفيذ وتطبيق مفاهيم التعليم الشامل داخل المدرسة.
 - إعداد نشرات تشتمل على الإجراءات التي تساعد على توفير بيئة صفية داعمة للتنوع .
 - رفع الكفاية المهنية للمعلمين في مجال التعليم الشامل ، وذلك عن طريق الاتفاق مع مراكز متخصصة في مجال التدريب ، لرفع مستوى الأداء التعليمي للعاملين بالمدرسة في هذا المجال .
 - الاستعانة بالكوادر المتخصصة في مجال التعليم الشامل لتقديم الاستشارات الفنية لتطوير الأداء المدرسي في هذا المجال .
 - عمل استبانات توزع على المعلمين لتحديد الاحتياجات التدريبية والصعوبات التي تواجههم في ضوء فلسفة التعليم الشامل .

- استضافة الخبراء لعقد ندوات حول فلسفة التعليم الشامل ، وأنسب طرق التدريس والتقويم والكشف عن الصعوبات التي تعرقل الجهود المبذولة في هذا المجال .
- إعداد ميزانية لبرامج التعليم الشامل التي تتم داخل المدرسة ، بحيث يتم توفير الدعم المالي لها من مؤسسات المجتمع المدني (مجالس شعبية – أحزاب سياسية - نقابة المهن التعليمية) بالإضافة إلى قبول تبرعات رجال الأعمال لتوفير التمويل المالي للقيام بالأنشطة المختلفة التي تسهم في دعم أهداف التعليم الشامل .
- اتباع النمط الديمقراطي في الإدارة.
- تنمية العلاقات الإنسانية بين أعضاء الأسرة المدرسية.
- التخطيط لنشر ثقافة التعليم الشامل داخل المدرسة.
- اتخاذ القرارات الإدارية فيما يتعلق بتنمية الوعي بثقافة التعليم الشامل داخل الوسط المدرسي .

ثالثا : متطلبات تتعلق بتأهيل المعلمين لتحقيق أهداف التعليم الشامل :

- وتتمثل في ضرورة توفير عدد مناسب من المعلمين المؤهلين والمدرّبين ، وفي هذا الإطار حدد المؤتمر الدولي للتعليم الثامن والأربعين - التعليم الشامل : الطريق إلى المستقبل - موضوع تعليم المعلمين ك مجال أساسي للتنمية في المستقبل . ودعوة المجتمع الدولي ليعتبر موضوع التعليم الشامل كوسيلة لتحقيق أهداف التعليم للجميع ، وقد أوصى هذا المؤتمر بسنة إجراءات محددة لتعليم المعلمين والتنمية المهنية لهم في مجال التعليم الشامل :
- دعم دور المعلمين بالعمل على تحسين أحوالهم ، واستحداث الآليات الموجهة لتوظيف الأفراد المناسبين منهم ، والحفاظ على المعلمين المؤهلين ذوي الحساسية تجاه متطلبات التعليم المتنوعة .
- تدريب المعلمين عن طريق تسليحهم بالمهارات والمواد المناسبة لتعليم جموع متنوعة من الطلاب ، وتلبية مختلف احتياجات التعليم لمختلف شرائح الطلاب من خلال وسائل متنوعة منها : التنمية المهنية على مستوى المدرسة ، التعليم والتدريب في مرحلة ما قبل الالتحاق بالعمل فيما يتعلق بشمولية التعليم .
- الاهتمام بالتدريب المهني في مرحلة ما قبل الالتحاق بالعمل للمعلمين بشأن موضوع تطبيقات التعليم الشامل .
- تشجيع البحث المتجدد في عمليات التعليم والتعلم الخاصة بالتعليم الشامل .
- تزويد مديري المدارس بالمهارات المطلوبة ليتمكنوا من الاستجابة الفعالة لمختلف احتياجات المتعلمين ، ودعم التعليم الشامل في مدارسهم .
- الأخذ في الاعتبار حماية المتعلمين ، والمعلمين والمدارس في أزمنة الصراع . (٦٧)
- تقديم برامج تربوية داخل مؤسسات إعداد المعلم لزيادة وعي الطلاب / المعلمين بمفاهيم التعليم الشامل والمواثيق والاتفاقيات الدولية والإقليمية والمحلية المتعلقة بذلك .
- تخصيص مقرر ثقافي في برامج إعداد المعلم لتمكين الطالب / المعلم من تلبية متطلبات التعليم الشامل .

- تقديم استمارات أو استفتاءات للمعلمين لتحديد احتياجاتهم التدريبية في مجال التعليم الشامل ، وعمل دورات تدريبية تلبي هذه الاحتياجات لضمان الجدية في حضور تلك الدورات ، وتحقيق أعلى استفادة ممكنة.
- تحسين أوضاع المعلمين ورفع معنوياتهم وتعزيز قدراتهم المهنية في مجال التعليم الشامل.
- رابعاً : متطلبات تتعلق بتطوير المناهج الدراسية لتلبية متطلبات التعليم الشامل :**
وتتمثل في إدراج قيم ومبادئ التعليم الشامل في المناهج الدراسية المقدمة لطلاب التعليم العام قبل الجامعي ، بحيث تنسجم المناهج بما يلي :
- المرونة الكافية لتلبية احتياجات الطلاب المتنوعة للتعلم.
- تشمل العديد من المعلومات المختلفة والكفاءات والخبرات المطلوبة التي تناسب احتياجات الفئات المختلفة من الطلاب .
- تحفز على ثقافة تقبل الآخر والاحترام المتبادل.
- تراعى حاجات وميول واهتمامات ورغبات الطلاب .
- تراعي الفروق الفردية بين الطلاب .
- تدرب الطلاب على العمل الجماعي .
- تتيح الفرصة للمعلمين لممارسة التفكير العلمي السليم وذلك في تناولهم للمشكلات الواقعية و الاشتراك مع المتعلمين في حلها .
- اعتماد طرق تدريس قائمة على النشاط والمناقشة.
- إدماج مفهوم التعليم الشامل في إطار المناقشات حول القضايا المعاصرة مثل تعليم الفتيات وتعليم المعاقين ، وغيرها من القضايا.
- اعتماد طرق تدريس توفر فرصاً حقيقية للطلاب لممارسة حرية التعبير والتفكير مثل طريقة المناقشة ، ولعب الأدوار والمحاكاة ، والعصف الذهني.
- اعتماد طرق البحث الذاتي التي تجعل الطلاب في وضعية تسمح لهم بممارسة البحث والاكتشاف الذاتيين مثل طريقة حل المشكلات ودراسة الحالة.
- خامساً : متطلبات تتعلق بالبيئة المدرسية الداعمة للتعليم الشامل :**
وتتمثل أهم تلك المتطلبات ، في :
- توفير بيئة المدرسة آمنة وميسرة وصادقة للطلاب على اختلاف توجهاتهم وانتماءاتهم .
- رفع شعار جميع الأطفال (بلا استثناء) مرحب بهم في المنشأة التعليمية.
- ضرورة أن تكون البيئة المدرسة خالية من أي تمييز أو إقصاء .
- الجيرة المحيطة بالمدرسة يجب أن تكون مفتوحة ومنتسعة وبها من المناظر ما يحبب إلى النفس ويبعث على الشعور بالارتياح .
- يكون موقع المدرسة بعيداً عن البرك أو المستنقعات وبعيداً عن الغبار أو الدخان أو الأخطار الصحية.
- التأكيد على أن يصمم المبنى المدرسي بحيث يكون متسعاً من حيث المساحة ويضم الملاعب والحدائق المدرسية .

- إعطاء غرفة الصف أهمية قصوى في التصميم والبناء ، بحيث تكون مناسبة المساحة وجيدة التهوية والإنارة وخالية من المشوشات ، وجميلة الشكل.
- وضع خطط وبرامج لصيانة الأبنية التعليمية في ضوء الحصر الشامل لإمكانات المدرسة قبل بداية الدراسة.
- التأكيد على وجود مساحات خضراء في فناء المدرسة ، توفيراً لحق التلميذ في بيئة نظيفة.
- تخصيص دورات مياه يسهل الوصول إليها من الفصول ، وأن تكون تهويتها جيدة.
- بناء المدارس وتعديلها بحيث يتم القضاء على العوائق الجسدية وحواجز الاتصالات والمعلومات .
- إيجاد فصول إضافية تساعد الطلاب على تعويض العجز والتغلب على الصعوبات المرتبطة بالفهم والتعلم.

سادساً : متطلبات تتعلق بالمشاركة المجتمعية لدعم التعليم الشامل :

- وفيما يلي متطلبات تفعيل المشاركة المجتمعية لدعم التعليم الشامل :
- توعية المجتمع المدني بأهمية تقبل المهمشين باعتبارهم جزءاً من المجتمع وإزالة الفوارق العنصرية التي تراكمت بسبب العادات والتقاليد ، كذلك السعي لفهم حياة فئة المهمشين ، والذي من خلاله تتم معرفة كيف التعامل مع هذه الفئة وتأهيلها لممارسة الحياة بشكل طبيعي داخل المدرسة وخارجها .
- وضع الخطط للاشتراك مع مؤسسات المجتمع المدني في حملات توعية للمجتمع حول (المهمشين وغيرهم) تحتوي على حقوق المواطنة والتعايش والسلام، ثم الجلوس مع قيادات المجتمع المحلي لتوضيح ما يمكن أن يفعله لجعل المجتمع يتقبل فكرة الدمج.
- عقد بروتوكولات تعاون بين وزارة التعليم ومؤسسات المجتمع المدني لتتحمل مسؤولية تضمين الأطفال المهمشين من خلال عملها على تحقيق أهداف التعليم الشامل.
- دعم الصلة بين المدرسة والمجتمع ، من خلال مجلس الأمناء والآباء والمعلمين ، بهدف ربط المدرسة بالمجتمع المحلي الذي يمكنه المساهمة في التغلب على مشكلات المدارس بدعمها مادياً ومساعدتها على تحقيق أهدافها ، ومعاونة التلاميذ المحتاجين مادياً حتى يمكنهم الاستمرار في الدراسة.
- التعاون من مؤسسات المجتمع المدني في إقامة مشروعات صغيرة لأولياء الأمور ، يساعد دخلها الأسرة في التغلب على مشكلاتها المادية وفي تلبية احتياجات أبنائهم من الكتب والأدوات المدرسية بما يساعد على استمرارهم في الدراسة ، والمحافظة على حقهم في المعرفة.

٤- آليات تنفيذ التصور المقترح :

يمكن تنفيذ التصور المقترح من خلال الآليات التالية :

- تعبئة الالتزام السياسي الوطني لصالح التعليم الشامل ووضع خطط عمل وطنية وزيادة الاستثمار في التعليم الأساسي .
- إعداد استراتيجية على مستوى الدولة لإدماج تربية الأطفال المهمشين ، تضمن حق المساواة في حصول الأطفال المهمشين على التعليم الجيد ، الذي يعزز الهوية الثقافية،

- ويوفر متطلبات التنشئة الاجتماعية الناجحة ، وبالتالي تعزيز التنوع الثقافي والتفاهم المتبادل والاحترام والتسامح .
- قيام مجلس الوزراء بإنشاء مركز لتربية الأطفال والطلاب من المهمشين لإنجاز استراتيجية تربية الأطفال المهمشين . ويتمثل الهدف الرئيسي للمركز في تعبئة وحشد الموارد من مختلف الجهات المانحة ، وضمان التمويل اللازم من الميزانية العامة للدولة، وتوفير الدعم الموجه للمهمشين ، من أجل :
- توفير فرص تربوية إضافية للأطفال المعرضين لخطر التسرب من المدرسة من أجل تحسين إنجازاتهم.
 - تحسين مؤهلات المعلمين للعمل في بيئات متنوعة ثقافياً .
 - إعداد الآباء لدعم النشاط التعليمي لأبنائهم .
 - تضمين التعليم الشامل في أهداف عملية إعداد السياسات التعليمية وإصلاحها.
 - اتخاذ منهج قائم على المشاركة في وضع السياسات المتعلقة بالتعليم الشامل، بإشراك المنظمات غير الحكومية ، نقابة المعلمين ، والهيئات البحثية ، فيما يتعلق بإعداد نصوص السياسات التعليمية.
 - تضمين التعليم الشامل في قوانين التعليم .
 - تمكين المدارس والقيادات المدرسية من تطبيق نظام الاستقلال الذاتي في مجال صنع واتخاذ القرار فيما يتعلق بالتعليم الشامل وتربية المهمشين .
 - وضع سياسات مساهمة محددة فيما يتعلق بالتعليم الشامل داخل المدارس.
 - إيجاد صلة بين السياسات المتعلقة بالتعليم الشامل وتربية المهمشين والسياسات الخاصة بالقطاعات الأخرى (القضائية والاجتماعية والشبابية والصحية) .
 - تسخير التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال للمساعدة في تحقيق أهداف التعليم الشامل .
 - إيجاد بيئات تعليمية سليمة وصحية وجامعة وتتوفر لها الموارد بصورة منصفة ، بما يؤدي إلى الامتياز في التعليم وإلى تحديد واضح لمستويات التحصيل المنشودة للجميع .
 - تحسين فعالية المعلمين من خلال تدريبهم وتوظيفهم واستبقائهم وتأمين الدعم لهم ليؤمّنوا تعليمًا جيّدًا .
- ٦- معوقات تنفيذ التصور المقترح :**
- قلة تدبير التمويل اللازم لتنفيذ التصور من ميزانيات محدودة الموارد.
 - المنهج المركزي الذي يعكس الثقافة والوجود الاجتماعي للمجموعات السائدة، مع قلة الاستفادة من القضايا التي يعيشها أبناء الأقليات المهمشة .
 - بيئة التعلم التي تشوبها سلبيات من قبيل بنية تحتية ضعيفة ونقص في المرافق الأساسية ، والعدد غير الكافي من المعلمين . مثل تلك البيئة التعليمية السيئة لها تأثير سلبي على مستويات التحفيز والطموح للطلاب ، وكذلك الآباء والأمهات .
 - قصور في البيانات عن حالة المدارس في المناطق الريفية ، والقرى والمناطق النائية .

- الممارسات التمييزية التي تسود الوسط المدرسي ، مما يساهم في الشعور بالاحباط والتثبيط في الطلاب ، وهو ما يتنافى مع فلسفة التعليم الشامل .

المراجع :

- 1- Padhi , Soubhagya Ranjan : " Overcoming Exclusion and Marginalization in Education through Inclusive Approaches: Challenges and Vision of Arunachal Pradesh in India" , International Journal of Social Science and Humanity, Vol. 6, No. 4, Singapore, , 2016, p. 256.
- 2-Dakar Framework for Action : Education for All, Meeting our Collective Commitment (2000) . [Online]. AvailableAt : <http://www2.unesco.org/wef/en-conf/dakframeng.shtm>
- ٣- الجمعية العامة للأمم المتحدة : تقرير تعزيز تكافؤ الفرص في التعليم ، مجلس حقوق الإنسان ، الدورة السابعة عشرة ٢٠١١ ، ص ص ١٦-١٧ .
AvailableAt:http://www.refworld.org/cgi-bin/teaxis/vtx/rwmain/opendo_cpdf.pdf?reldoc=y&docid=50f0382e2
- 4- Kishore, Singh : " Right to Education and Equality of Educational Opportunities", Journal of International Cooperation in Education, no.2, vol.16 ,Hiroshima University,2014 , p.6 ,
٥- الجمعية العامة للأمم المتحدة : مرجع سابق ، ص ٦ .
- ٦- اليونسكو : التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع السبيل إلى إنصاف المحرومين ، باريس ، مطبوعات اليونسكو ، ٢٠١٠ ، ص ٢٢ .
- ٧- برنامج الأمم المتحدة الانمائي : تقرير التنمية البشرية – التنمية في كل عمل ، نيويورك ، منشورات الأمم المتحدة ، ٢٠١٥ ، ص ٥ .
- 8- Unesco : Reaching the marginalized , Paris , United Nations Educational, , 2010 ,p.5.
- ٩- الجهاز المركزي للتعبة العامة والاحصاء : الكتيب الاحصائي مصر في أرقام متاح على الرابط :
http://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?page_id=6154&ind_id=1124
- ١٠- البنك الدولي : مصر الآفاق الاقتصادية ، ابريل ٢٠١٨ متاح على الرابط
<https://www.albankaldawli.org/ar/country/egypt/publication/economic-outlook-april-2018>
- ١١- الجهاز المركزي للتعبة العامة والاحصاء . تعداد مصر ٢٠١٧
متاح على الرابط
www.capmas.gov.eg/Pages/Http404ErrorPage.aspx?
- ١٢- الجهاز المركزي للتعبة العامة والاحصاء تعداد مصر ٢٠١٧

متاح على الرابط

www.capmas.gov.eg/Pages/Http304ErrorPage.aspx?

١٣ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء . تعداد مصر ٢٠١٧

متاح على الرابط

http://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?page_id=6142&ind_id=1082

14 - Kishore, Singh : op.cit, p. 9.

15- Unesco: Inclusive Education The Way of The Future , International conference on Education 48th session , Final Report , Geneva , Switzerland: 25-28 November 2008, p.18.

16- Verity, Donnelly: Teacher Education For Inclusion- International Literature Review, European Agency for Development in Special Needs Education, 2010, p.11.

١٧- أوبيرتي، ريناتو وآخرون : " الماضي قدما : التعليم الشامل كأساس لبرنامج التعليم للجميع " ، (ترجمة : شويكار زكي) ، مجلة مستقبلات ، مج (٣٩) ، ع (٣) ، القاهرة ، مركز مطبوعات اليونسكو ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٢٠ .

١٨- واتكنز، مارك : "التعليم الشامل : طريق المستقبل ، تنفيذ الحجج " ، مجلة مستقبلات ، (ترجمة : حمدي الزيات) ، مج (٣٩) ، ع (٣) ، القاهرة ، مركز مطبوعات اليونسكو ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٣١ .

١٩ - ميلوفانوفيك، سونيكا ماكورا وآخرون : " نحو مفهوم أوسع عن التعليم الشامل من أجل إعداد المعلم: دراسة حالة صربيا " ، (ترجمة : دعاء شراقي) ، مجلة مستقبلات ، مج (٤٢) ، ع (١) ، القاهرة ، مركز مطبوعات اليونسكو ، ٢٠١٢ ، ص ٢٥ .

20 - Schatz , Eberhard ; Schiffer , Katrin : Marginalisation Social inclusion and Health, Foundation Regenboog, Netherlands, 2008, p 17.

21- Muhammad , Ayaz ; Yasin , Mian Ghulam : "Local Governance and Empowerment of marginalized Groups: A case Study of BDS and LSG in Pakistan " , Pakistan Journal of Social Sciences (PJSS) Vol. 31, No. 1 , June 2011, p. 116 .

22- Pastore ,Francesco : "Marginalization of young people in education and work: Findings from the School-to-Work Transition Surveys " , Background paper prepared for the Education for All

- Global Monitoring Report 2012 , Youth and skills: Putting education to work, UNESCO Publishing, 2012 , p. 3 .
- 23 - Schatz, Eberhard; Schiffer ,Katrin: op .cit , p. 6.
- 24- Unesco_ : Tenth meeting of the Working Group on Education for All (EFA) Concept paper on Marginalization1 , Paris, 9-11 December 2009. Available At:
http://www.unesco.org/education/EFAWG2009/conceptpaper_marginalization.pdf
- 25- Role of Education for Empowerment of the Marginalized, IGNOU, p.151. Available At
<http://egyankosh.ac.in/bitstream/123456789/27400/1/Unit-12.pdf>
- 26 - Unesco_ : Tenth meeting of the Working Group on Education for All (EFA) Concept paper on Marginalization1 , op.cit. Available At:
http://www.unesco.org/education/EFAWG2009/conceptpaper_marginalization.pdf
- ٢٧- اليونسكو : التعليم للجميع ٢٠٠٠- ٢٠١٥ الانجازات والتحديات ، باريس ، منشورات اليونسكو ، ٢٠١٥ ، ص ٩ .
- 28 – Schatz , Eberhard ; Schiffer ,Katrin : op.cit , p. 6 .
- 29- Brown , Alisha M. : Marginalization and Education: International Presence Performance, and Policy, A Dissertation Doctor of Philosophy, Michigan State University , 2015, pp 39-41.
- 30- Watkins, Kevin:" Reaching the marginalized - the key to Education for All", Journal of International Educational Research And education development, no.33 , 2010, p.8.
- ٣١- رجاء ناجي : الأطفال المهمشون قضاياهم وحقوقهم ، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ، ٢٠١١ . متاح على الرابط :
<http://www.isesco.org.ma/pub/ARABIC/AtfalMoh/Menu.htm>
- ٣٢- اليونسكو : التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع السبيل إلى إنصاف المحرومين ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤-٢٧ .
- 33 - Unesco : Reaching the marginalized , op.cit , p.p.38-39 .
- ٣٤- أماديو، ماسيمو : " التعليم الشامل في أمريكا اللاتينية و منطقة الكاريبي: التحليل التمهيدي للتقارير الوطنية المقدمة في المؤتمر الدولي حول التعليم لعام ، ٢٠٠٨ " ، (ترجمة : سعاد الطويل) ، مجلة مستقبلات ، مج (٣٩) ع (٣) ، القاهرة ، مركز مطبوعات اليونسكو ، ٢٠٠٩ ، ص ٤٦٠ .

35-Donnelly , Verity : Teacher Education For Inclusion- International Literature Review, European Agency for Development in Special Needs Education, 2010, p.11

36-Falvey Mary A. and Givner Christine C.: Creating an Inclusive Association for Supervision and School, 2nd Edition, Curriculum Development , 2005 , Available At: <http://www.ascd.org/publications/books/105019/chapters/What-Is-an-Inclusive-School%C2%A2.aspx>

٣٧- فلوريان ، لاني : "صياغة المستجبات الدولية في إعداد وتوعية المعلمين بعملية الشمول " (ترجمة : زين العابدين سيد محمد) ، مجلة مستقبلات ، ع(٣) ، مج (٤١) ، مركز مطبوعات اليونسكو ، ٢٠١٢ ، ص ٤٧٨ .

٣٨- اليونيسف : التعليم الشامل ، Available At:

https://www.unicef.org/arabic/education/24272_96430.html

39- Farrell , Peter : Inclusive Education for All: A Dream or Reality?, 2012, Available At:

http://www.edb.gov.hk/attachment/tc/edu-system/special/support/wsa/secondary/hk%20inclusion_%20june%202012_peter%20farrell.pdf

40- Hannah , Corps & et.al : Inclusive Education , Handicap International Publication , Technical Resources Division , 2012 , p.p19- 20

41- I bid , 2012 , p.13.

٤٢- نيوكالاس بورنت وآخرون : "واجب أخلاقي و أولوية اقتصادية ضرورة تسجيل الأطفال غير الملتحقين بالمدارس" ، مؤتمر تكثيف الجهود للوصول إلى الأطفال غير الملتحقين بالمدارس ، ٢٨- ٣٠ ابريل ، قطر ، ٢٠١٣ ، ص ص ٣٠- ٣١ .

43 - Hannah , Corps & et.al : op.cit , p.10.

44 - Shaw , Diana: Inclusive Education , London , Leonard Cheshire Disability, 2014 , P.7.

45- I. bid , p.p 9-20.

46- Lay See Yeoa ; et.al : "Teachers' experience with inclusive education in Singapore, Asia Pacific Journal of Education ", National Institute of Education , Singapore, 2014.p.p 2-13

.Available At :

<http://dx.doi.org/10.1080/02188791.2014.934781>.

47-Michael Shevlin , et. al : Creating inclusive learning environments in Irish schools:Teacher perspectives Report prepared for The National Council for Special Education , 2009.p.2

.Available At :

http://ncse.ie/wpcontent/uploads/2014/10/Creating_inclusive_learning_environments.pdf

48- Ibid , p.p. 3-4

49- Ibid , p.8 .

50 - Jude , MacArthur : Learning better togetherWorking towards inclusive education in New Zealand schools, IHC New Zealand Inc , 2009 , p.8.

51- Ibid , p. 15.

52- New Zealand Government , Ministry of Education: Inclusive practice in secondary schools ideas for school leaders , Crown, 2014, p. 7-8.

53- Ibid , p. p 12-13.

54- Jude , MacArthur : op.cit , p.28 .

55- New Zealand Government , Ministry of Education : op.cit , p.16.

٥٦- هالينين، إيرميلي وآخرون : "نحو تعليم شامل : حالة فنلندا " ، (ترجمة : دعاء شراقي) ، مجلة مستقبليات ، مج (٣٨) ، ع (١) ، القاهرة ، مركز مطبوعات اليونسكو ، ٢٠٠٨ ، ص ١١٩-١٢٠ .

٥٧- المرجع السابق ، ص ١٢٥ .

٥٨- المرجع السابق ، ص ١٣٠ .

٥٩- المرجع السابق ، ص ١٣٧ .

٦٠- المرجع السابق ، ص ١٤٠ .

٦١- دونيللي فيرمتي و واتكنز أماندا : " تأهيل المعلمين من أجل التعليم الشامل في أوروبا " ، ترجمة (أمال الكيلاني) ، مستقبليات ، ع(٣) مج(٤١) ، اليونسكو ، ٢٠١١ ، ص ٥١١ .

٦٢- المرجع السابق ، نفس الصفحة .

٦٣- سو، ليزهونج يو إكسيون و ليو، شونلينج . " قضايا تأهيل المدرسين والتعليم الشامل في الصين " ترجمة (أمال الكيلاني) ، مستقبلات ، ع(٣) مج(٤١) ، اليونسكو ، ٢٠١١ ، ص ص ٥٣٤ - ٥٣٥ .

٦٤- بيكرفيتش ماجدة و فلوريان ، لاني : " تحديات التعليم المهني للمدرسين من أجل التعليم الشامل في وسط وشرق أوروبا ودول الكومنولث المستقلة ، (ترجمة : أمال الكيلاني) ، مستقبلات ، ع (٣) ، مج (٤١) ، ٢٠١١ ، ص ص ٥٦٣ - ٥٦٤ .

٦٥- دونيللي فيرمتي و واتكنز أماندا : " تأهيل المعلمين من أجل التعليم الشامل في أوروبا " ، ترجمة (أمال الكيلاني) ، مستقبلات ، ع(٣) مج(٤١) ، اليونسكو، ص ص٥١٥ - ٥١٧ .

٦٦- المرجع السابق ، ص ٥٠٩ .

67- Unesco : Conclusions and Rcommendtions of the 48th Session on of The Internatioanl Conference on Education (ICE) "Inclusive Education : The Way of The Futuer, Geneva, Switzerland , 25-28 November 2008 , p20 .